مجلة الطفولة والتربية – العدد الثاني والأربعون – الجزء الخامس – السنة التاسعة – أكتوبر ٢٠١٧

[٤]

تمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال المشكلات والبدائل المقترحة

إعداد

د. منى عوض إسباق محمد

مدرس بقسم العلوم التربوية

كلية رياض الأطفال– جامعة الإسكندرية

تمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال المشكلات والبدائل المقترحة

د. منى عوض إسباق محمد*

ملخص:

تنبع أهمية موضوع تمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال في مصر كونه أولى التحديات التي تواجه قطاع التعليم المصري من أجل النهوض بالعملية التعليمية ككل. ويتمثل الهدف الرئيسي من البحث في التعرف على تمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال في مصر ووضع بدائل مقترحة لحل مشاكله، باعتباره أهم خطوة لتحقيق الإصلاح التعليمي، كما يقوم هذا البحث بتزويد القائمين على المؤسسات التعليمية في رياض الأطفال ببعض الحلول التي يمكن أن تساعد علي الخروج من المشاكل الحالية. تعتمد المنهجية المستخدمة في هذا البحث علي دراسة وتحليل موضوع التعليم في مرحلة رياض الأطفال ومشاكله التمويلية في مصر من خلال تقديم نظرة عامة على نظام التعليم في مرحلة رياض الأطفال، وشرح أهم المشكلات التي تواجه هذا القطاع، إلي جانب وضع بدائل مقترحة وبعض المصادر التمويلية الأخرى لحل هذه المشكلات، كما تتمثل أهم النتائج التي توصل إليها البحث في ضرورة إتباع سياسة اللامركزية من أجل تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم مثل العمل على تحسين توزيع الموارد المالية وتحقيق التكافؤ بين المناطق المختلفة وخاصة المناطق المحرومة والمهمشة، إلي جانب تشجيع الأفكار الجديدة لتطوير تمويل التعليم مثل المدرسة المنتجة، والمبادرات الأهلية، وتشجيع مشاركة رجال الأعمال على تقديم خدمة تعليمية متميزة، وتحقيق الاستفادة القصوى من المنح والقروض الدولية المقدمة من المنظمات الدولية.

الكلمات الدالة: التعليم في مرحلة رياض الأطفال، مشكلات التمويل التعليمي، البدائل المقترحة لتمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال.

* مدرس بقسم العلوم التربوية– كلية رياض الأطفال– جامعة الإسكندرية.

Summary:

stem from the importance of the issue of financing of education in the kindergarten stage in Egypt, being the first of the challenges facing the Egyptian Education sector for the advancement of the educational process as a whole. The main objective of the research to identify the financing of education in the kindergarten stage in Egypt and the alternatives proposed to solve its problems, as the most important step to achieve educational reform, this research will also provide based on educational institutions in kindergarten some solutions that can help to get out of the current problems. The methodology used in this research for the study and analysis of the theme of education in the kindergarten stage funding problems in Egypt through providing an overview of the education system in the kindergarten stage, explained the most important problems facing this sector, together with the proposed alternatives to some of the other funding sources to solve these problems, to achieve maximum benefit from the international grants and loans provided by international organizations.

Keywords: education in the kindergarten stage, problems of educational funding, the proposed alternatives to finance education in the kindergarten stage.

مقدمة:

يمثل التعليم بصفة عامة والتعليم في مرحلة رياض الأطفال بصفة خاصة إحدى محددات التنمية البشرية في كل دول العالم، الدول المتقدمة أو الدول النامية على حد السواء، لذا فإن الإنفاق على التعليم يعد إحدى وسائل تنمية الثروة البشرية وتطويرها والاتجاه بها إلى الازدهار والرقى، فقد نص دستور ٢٠١٤ المادة ١٩ على تخصيص نسبة ٤% من الناتج المحلى للتعليم قبل الجامعي.

ويعد التعرف على اقتصاديات التعليم في مرحلة رياض الأطفال بمصر من المهام الصعبة التطبيق حيث تتطلب متابعة إنفاق الفئات المختلفة من قطاعات التعليم ابتداء من القطاع الحكومي، فالقطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العائلي في ظل معدلات الفقر السائدة وخلل توزيع الدخل وارتفاع الأسعار.

فنهضة وتقدم أي مجتمع لا تتم إلا بالنظر في نظم ومناهج تعليم أبنائها، وهذه النظم لن تستقيم أحوالها إلا من خلال الحفاظ على كيان واستثمار مصادر التمويل التعليمي فيها بصورة تلائم ظروف المجتمع والتحديات الراهنة.

ورغم الاعتراف من قبل التربويين والسلطات التشريعية والتنفيذية بأهمية التعليم، إلا أن قضية التمويل والإنفاق على التعليم بجميع قطاعاته تعانى من قصور واضح ويشير تقرير البنك الدولي للأعوام (٢٠١٦)، (٢٠١٧) على التوالي إلى تدنى نسبة التمويل لمرحلة رياض الأطفال، بالإضافة إلى تدنى نسبة الالتحاق برياض الأطفال في مصر مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى العجز الهائل في جودة الخدمات التعليمية المقدمة للمتعلمين والتي تؤثر بدورها في استعداد الأطفال للالتحاق بالمدرسة الابتدائية.

فالتعليم المرغوب فيه حالياً مرتبط بخطط التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ولا يمكن الوصول لهذا النوع من التعليم إلا من خلال التكامل بين التعليم والإنتاج، وذلك بتضمين الإنتاج في مراحل التعليم كافه، بهدف تنمية المهارات المهنية وأخلاقيات العمل منذ سن صغير. (عبد المعين سعد الدين، ٢٠٠٥)

ومن أخطاء المؤسسات التعليمية في مصر اعتمادها على الموازنة المخصصة من الدولة فقط في تمويلها، بينما يتطلب الأمر العمل على زيادة مصادر التمويل للحفاظ على استمراريته وجودته وذلك من خلال زيادة مصادر التمويل الذاتي.

تشير أروى على أخضر (٢٠١٢) أن من المؤشرات السلبية عن واقع تمويل التعليم في بعض الدول العربية عدم وجود قناعة كافية لدى العاملين بالمؤسسات التعليمية لتكثيف جهودهم لزيادة مصادر التمويل الذاتي للمدارس التي يديرونها.

ويعد الإنفاق على التعليم من الركائز المهمة لقياس اقتصاديات التعليم، حيث يعرض أندرو ليستر (2011)" Androw Lister" لرأى فريدريك هايك أنه لابد من صياغة القواعد المؤسسة لجعل المجتمع مجتمعاً عادلاً ومن ثم تحديد أشكال الظلم في المجتمع والعمل على إصلاحها ويشير إلى أن تكافؤ الفرص في كافة مناحي ومناشط الحياة بدءا من توزيع الدخل على الأفراد، وتكافؤ الجودة التعليمية المقدمة لكافة الأفراد على مستوى جميع المناطق وخاصة المناطق المحرومة والمهمشة.

ويلاحظ على تتيات، محمد بلعزوقى (٢٠١٤) أن التنمية الاجتماعية لأفراد المجتمع تبدأ من الأجيال الناشئة في مرحلة الطفولة.

ولقد اهتمت مصر بمرحلة رياض الأطفال من خلال وثيقة الطفل الدولي والتي تم إنشاء المجلس القومي للطفولة والأمومة على إثرها، فالاهتمام بأن التعليم في هذه المرحلة حق للجميع ظهر من خلال التوسع في إنشاء رياض الأطفال لتستوعب ٦٠% منجملةالأطفالمن (٤-٦) سنوات (محمد يحيى حسين، ٢٠٠٧).

كما شددت وزارة التربية والتعليم في الخطة الاستراتيجية للتعليم في مصر (٢٠١٤) على ضرورة الالتزام بدستور مصر (٢٠١٤) الذي أكد على التعليم بست مواد تبدأ بالمادة رقم ١٩ حتى المادة رقم ٢٥ بالإضافة إلى المواد ذات الصلة بالطفل، فقد جاء في المادة رقم ٨٠ أن لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره.

وتتفق الباحثة مع كل من فتحي عبد الرسول محمد (١٩٩٧)، وتوصيات مؤتمر إصلاح التعليم قبل المدرسي (٢٠١٥) في ضرورة إنهاء ازدواجية الإشراف

على الأطفال في مرحلة رياض الأطفال بين وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم، لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص المقدمة لأطفال المرحلة.

وفى هذا الصدد يجدر بنا الإشارة إلى أن مصر تمتلك أكبر نظام تعليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ يضم التعليم قبل الجامعي ٢٠ مليون متعلم، ويتألَّف التعليم قبل الجامعي مما يلي: (أ) رياض الأطفال غير الإلزامي لمدة عامين، (ب) التعليم الأساسي الإلزامي: الصفوف الدراسية الأول إلى التاسع؛ و(ج) التعليم الثانوي الإلزامي: الصفوف الدراسية العاشر إلى الثاني عشر. والخدمات التعليمية تُقدِّمها أكثر من ٤٦ ألف مدرسة حكومية وسبعة آلاف مدرسة خاصة. ويقترب عدد مُعلِّمي المدارس الحكومية من المليون (تقرير البنك الدولي، ٢٠١٧). فمن الملاحظ أن مشكلة التعليم في مرحلة رياض الأطفال لا تتعلق فقط بالموارد المالية بل في سوء استخدام وإدارة الموارد المتاحة (ممدوح الجعفري، آية القدري، ٢٠١٦).

ويستطرد تقرير البنك الدولي (٢٠١٧) في هذا الصدد أن قضية تمويل التعليم من القضايا المهمة لإصلاح التعليم في مصر، وأن إتاحة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة أبعد ما تكون عن الشمول، وهو ما يؤدي إلى ضعف الاستعداد للمدرسة، ولاسيما بين الأطفال الذين ينحدرون من بيئات فقيرة. ولا تزال معدلات الالتحاق برياض الأطفال متدنية إذ تبلغ ٣١%، وهي أدنى نسبة بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما يشيع التفاوت وعدم المساواة في إتاحة خدمات رياض الأطفال. ونظرًا لارتباط معدلات الالتحاق برياض الأطفال والحضانة بشدة بدخل الأسرة، تشير التقديرات إلى حرمان معظم الأطفال في الشريحتين الخمسيتين الأدنى من حيث الدخل من مزايا التعليم في الطفولة المبكرة. ومازال هيكل الالتحاق بالتعليم في رياض الأطفال بعيدا كل البعد عن تكافؤ الفرص لجميع الأطفال، ومن المحتمل أن يشهد اتساع فجوة الاستعداد للالتحاق بالمدرسة بين مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية في السنوات الأولى للتعليم الابتدائي.

ويؤكد مصطفى عبد السميع محمد (٢٠١٣) على أهمية تطوير رياض الأطفال وتقديم تعليم عالي الجودة لتنمية طاقات الأطفال الإبداعية والمعرفية والجسمية والوصول بمعدل القيد لحوالي ٦٠%.

تتفق الباحثة مع ما خلُص إليه بارو روبرت Robert J Barro (2008) أن لابد من المساواة في المراحل الأولى من تنمية وتهيئة الأطفال ويؤكد أنها تبدأ في الانخفاض مع انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، وأن الدول النامية أسرع في النمو في ظل الانفتاح التجاري والعولمة؛ وتلاحظ الباحثة من خلال مراجعتها للأدبيات ذات الصلة أن فشل معظم الدول النامية في برامج الإصلاح يعود إلى قضايا عدم التوازن في توزيع الدخل القومي على كافة القطاعات الموجودة في المجتمع مما يزيد من ظهور سلبيات في هذه القطاعات ومنها قطاع التعليم في مرحلة رياض الأطفال.

ويمكن تتبع التوجهات الأساسية للإنفاق على التعليم في مرحلة رياض الأطفال خلال السنوات الماضية، والتعرف على الآلية التي يتم من خلالها تحديد أولويات الإنفاق.

مشكلة البحث:

لقد حازت عمليات إصلاح التعليم وتطويره على اهتمام كبير في جميع البلدان على مستوى العالم، فكان لتمويل التعليم أكبر نصيب من ذلك الاهتمام، حتى أصبح العالم كله ينظر إلى الاقتصاد المعرفي والإنفاق على التعليم في مراحله المختلفة (أروى على أخضر، ٢٠١٢).

فالإنفاق على التعليم استثمار له عائد إيجابي على المجتمع ككل في جميع الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ولا شك أنه في ظل تحديات العولمة وعصر المعرفة الرقمية بما يتضمنه من تكنولوجيا يتطلب مضاعفة الاهتمام بالتعليم باعتباره السبيل لمواكبة التطور العالمي (سمية الجريوى، ٢٠١٥).

بيد أن الدراسات التي تناولت تمويل التعليم– في حدود علم الباحثة– لم تهتم ببحث تمويل التعليم والإنفاق في مرحلة رياض الأطفال، بل جل ما استهدفته بحث عام لتمويل التعليم ما قبل الجامعي والجامعي بجميع قطاعاته مثل دراسة كل من: كمال حسنى بيومي (١٩٩٧)، محمود عز الدين عبد الهادي (٢٠٠٢)، عزيزة عبد الله عبد القادر (٢٠٠٥)، طارق عبد الرؤوف محمد عامر (٢٠٠٦)، عبد الرحمن الصائغ (٢٠٠٧)، ماثيو بروسرد (٢٠٠٨) "Mathieu Brossard"، نوال سعد

الطويرقى(٢٠١٢)،أشرف محمد محمد سيف الدين (٢٠١٥)، غوبتا وهيمانشو جوبتا (٢٠١٥) "R.K. Gupta and Himanshu Gupta""، فاطمة السيد صادق محمد (٢٠١٥)، سيسى أحاندو (٢٠١٦)، محمد محمدي مخلص (٢٠١٧).

لذا تأتى الدراسة الحالية لإلقاء الضوء حول تمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال والتعرف على مصادر التمويل المختلفة في جمهورية مصر العربية لذات المرحلة، والتعرف على المشكلات التمويلية التي يواجهها التعليم في مرحلة رياض الأطفال، والمتمثلة في اعتماد مدارس التعليم قبل الجامعي بصفة عامة في تمويلها على الميزانية المخصصة لها من الدولة، وقد أوضحت (مروة بلتاجى، ٢٠١٢) أن هناك ضغوط تقع على عاتق مؤسسات التعليم المصري التي استوعبت النمو في قيد المتعلمين الذي بلغ حوالي ١.٢٤٤.٠٥٢ متعلم في مرحلة رياض الأطفال موزعين على التعليم الخاص والحكومي وقد بلغ عدد المدارس ١١.٢٥٠ بينما وصل عدد المعلمات إلى ٤٥.٦٩٩ معلمة دون زيادة التمويل بما يتناسب مع هذا النمو ومن المعروف أن أنظمة التعليم في أي دولة من دول العالم مهما بلغت في درجة تقدمها تعانى العديد من الصعوبات والمشكلات التي تؤثر على مستوى العملية التعليمية ولكنها تختلف من دولة لأخرى، وقد لاحظت الباحثة من خلال ممارسة الإشراف على التربية العملية بمحافظة الإسكندرية تفاقم العديد من المشكلات التي تؤثر على سير العملية التعليمية منها: الإنفاق وتمويل التعليم حيث يعد من أصعب المشكلات الراهنة متمثلاً في نقص الإمكانات والموارد، نقص في الخامات والأدوات والتجهيزات، ضعف في البنية التحتية للعديد من الروضات، كثافة الفصول العالية فقد بلغ عدد الأطفال نحو ١٢٠ طفلاً في القاعة بالإضافة إلى قله عدد المعلمات بالنسبة لعدد الأطفال الملتحقين بالروضات.

كما يستوجب علينا تنفيذ ما تسعى إليه رؤية مصر ٢٠٣٠ بأنه لابد من توسيع الخيارات المتاحة لأفراد المجتمع في تنمية معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم من خلال تنويع وإثراء القاعدة الاقتصادية وتخفيض الاعتماد على الميزانية العامة، والبحث عن بدائل لعلاج قضية التمويل سواء بترشيد المجانية، أو بالتوسع في إنشاء المدارس الخاصة، أو بالتمويل المشترك في الإنفاق بين الحكومة والقطاع الخاص.

وطبقاً لإحصاءات وزارة التربية والتعليم ٢٠١٧/٢٠١٦ فقد بلغت نسبة قيد المتعلمين في المرحلة إلى ٣١.٦% مما يعنى أن هناك نسبة كبيرة من الأطفال لا تتمتع بخدمات ما قبل المدرسة، على الرغم من زيادة أعداد الملتحقين سنويا، مما ينبئ بوجود مشكلة تتفاقم وتتصاعد بمرور الوقت وهى نقص التمويل الذي يساعد المؤسسات التعليمية في مرحلة رياض الأطفال على استيعاب كافة الأطفال المحرومين من خدمات الطفولة المبكرة، مع تقديم خدمات تعليمية مناسبة تنمى قدراتهم. فمن الخطأ أن يعتمد التعليم في كافة مراحله على تمويل الدولة من الموازنة العامة فقط، بل يتوجب على كافة الجهات المعنية بتقديم خدمات الطفولة المبكرة العمل على زيادة مصادر التمويل للحفاظ على استمرارية وجودة وتوازن الخدمات المقدمة.

ومن هذا المنطلق تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

- ما واقع تمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال في الفترة الزمنية (٢٠١١-٢٠١٦)؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية تمويل التعليم في رياض الأطفال؟
- واقع التعليم في مرحلة رياض الأطفال في مصر خلال السنوات (٢٠١١-٢٠١٦)؟
- واقع التمويل في مرحلة رياض الأطفال، من وجهه نظر المدراء والوكلاء؟
- ما هي الإجراءات التي تقوم بها الروضة لزيادة مصادر التمويل؟
- ما هي المعوقات التي تواجه إدارة الروضة لزيادة مصادر التمويل؟
- ما هو التصور المقترح لزيادة مصادر تمويل التعليم في رياض الأطفال؟

هدف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الهدف التالي:

- التعرف على واقع التمويل التعليمي في مرحلة رياض الأطفال وتطوره خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦)، والبدائل المقترحة لزيادة المصادر التمويلية بالروضات.

أهمية البحث:

تتحدد أهمية البحث كما تراها الباحثة في النقاط التالية:-

- إثراء البحث التربوي في مجال تمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال بما يفيد في تحديد تطور النظام التعليمي بصفة عامة.
- مساعدة الباحثين في الوقوف على واقع تمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال.
- يتناول البحث موضوع يساعد القائمين على العملية التعليمية الوقوف على واقع تمويل مرحلة رياض الأطفال وكيفية الاستفادة من المصادر المتاحة.
- وضع توصيات ومقترحات تساعد في حل المشكلات التي تواجه تمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

- **الحدود البشرية:** تم تطبيق البحث على مدراء ووكلاء الروضات بمحافظة الإسكندرية.
- **الحدود المكانية:** تم تطبيق أدوات البحث بمختلف الإدارات التعليمية في محافظة الإسكندرية (شرق، غرب، الجمرك، العامرية، العجمي، وسط، برج العرب، المنتزه).
- **الحدود الزمانية:** تتحدد الدراسة بأنها أجريت في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي (٢٠١٧/٢٠١٦).

مصطلحات البحث:

التمويل The Financing:

- هو مجموعة من الموارد المالية المرصودة للمؤسسات لتحقيق أهدافها بجودة وكفاءة عالية (الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦).
- كل ما تستطيع الدولة أن تعبئه من موارد تنفقها المؤسسات المختلفة لتيسير أمورها وتحقيق أهدافها سواء كانت الموارد مادية أو عينية (فهد عباس العتيبى، ٢٠٠٤).

التمويل التعليمي The Financing of Education:

- هو عملية اقتصادية تتناول الإنتاج، فالتمويل التعليمي يعرف على أنه تخصيص مبالغ من الميزانية في سبيل الحصول على المدخلات الضرورية لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تتمثل في توفر الموارد المادية للأطفال كافة لكي يتعلموا بصورة متكافئة (محمد أمين مخيمر وموسى أبو طه، ٢٠٠٩).
- فتمويل التعليم يعنى توفير الموارد المختلفة ووضعها في خدمة أهداف المنظومة التعليمية، أي كل ما يستطيع المجتمع توفيره من ميزانية وموارد لخدمة أغراض المؤسسات التعليمية (محمد كاظم منتوب الحمدانى، ٢٠١١).

مرحلة رياض الأطفال:

هي المرحلة العمرية من ٣– ٦ سنوات والتي يحتاج خلالها الطفل إلى العديد من الخدمات التربوية والتعليمية والصحية، كما ترتكز على احترام ذاتية الطفل واستثارة تفكيره الإبداعي (محمد عبود الحراحشة، ياسين عبد الوهاب، ٢٠١٣).

التعريف الإجرائي لتمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال Finance Education in the Kindergarten Stage:

تعرف الباحثة التمويل في مرحلة رياض الأطفال إجرائيا: بأنه كل ما تخصصه الدولة من ميزانية وموارد وإمكانات مادية وعينية لصالح التعليم في مرحلة الطفولة، لمساعدة الروضات على تحقيق أهدافها ومن ثم تحقيق أهداف الدولة في إطار من تكافؤ الفرص.

المشكلات Problems:

هي التحديات التي يواجهها التعليم في عدة أمور منها محدودية واستدامة التمويل العام بالنسبة للأعداد المتزايدة من المقبولين وذلك بسبب الاعتماد الأساسي على التمويل الحكومي للتعليم (عبد الله شحاته، ٢٠٠٥).

التعريف الإجرائي للمشكلات: تعنى عجز الموارد المالية للروضات عن تلبية احتياجاتها نتج عن توسع الروضات في خدماتها وأدوارها لمواجهة الطلب المتزايد على خدمات الطفولة المبكرة.

البدائل المقترحة Proposed Alternatives:

وتعرفها الباحثة إجرائيا بأنه التخطيط المقصود لحل مشكلات الروضات التمويلية بمحافظة الإسكندرية من خلال التعرف على المعوقات وسبل التغلب عليها والاستفادة من بعض الأدبيات ذات الصلة.

الإطار النظري:

التمويل التعليمي في مرحلة رياض الأطفال:

يعد التعليم في مرحلة رياض الأطفال في كافة المجتمعات ذو أهمية كبيرة، شأنه شأن أي مرحلة تعليمية أخرى، بالإضافة إلى كونها مرحلة حاسمة في تحديد مستقبل النشء التعليمي والتربوي والقيمي. ونتيجة لتقدير العديد من الباحثين والمتخصصين لدور التربية في تقدم ورقى الشعوب فقد نادوا بزيادة المخصصات المالية في الإنفاق على التعليم بما يحقق الأهداف المنشودة، وتحسين وتطوير نوعية التعليم (عزيزة عبد الله عبد القادر، ٢٠٠٥).

كما عرف كليف بيفيلد (٢٠٠٧) "Clive R Befield" تمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال بأنه الجهود التي تبذلها الحكومات لتوفير التكاليف الخاصة بالتعليم حيث أن ذلك يساعد في تحقيق الأهداف المرغوبة، كما شدد على أن تكاليف التعليم في مرحلة رياض الأطفال تحتاج إلى تمويل كبير لذا لابد أن تسهم كافة السلطات المحلية والعائلية في تمويلها.

وترى سوزان والاس (٢٠١٤) "Susan Wallace " أنه من أهم مدخلات العملية التعليمية وهو عبارة عن المنح والقروض والأموال المقدمة من الحكومات لتغطية نفقات التعليم فعن طريقة تتمكن المؤسسات التعليمية من تحسين أدائها.

وتتفق الباحثة أيضا مع توصيات رؤية إصلاح التعليم قبل المدرسي (٢٠١٥) في ضرورة ربط تخصيص ميزانية مدارس رياض الأطفال بجودة الأداء مما يساعد المؤسسات التعليمية على التنافس الإيجابي لصالح العملية التعليمية.

وقد سلطت دولفين دورسى (٢٠١٧)Delphine Dorsi الضوء على ضرورة التزام الدول في ما يتعلق بالحق في التعليم للجميع– لا سيما التعليم المجاني وتمويله

بصورة ملائمة لاحتياجات المتعلمين– وتطرقت إلى حتمية أن تقوم الحكومات بتوفير التكاليف الخاصة بالتعليم العام مما يساعد على تطوير نوعية الخدمات التعليمية المقدمة.

وأضاف فاروق الباز (٢٠١٧) أن حكومات العديد من الدول مثل كوريا الجنوبية واليابان وماليزيا خصصت ميزانياتها بالكامل من أجل تطوير التعليم فقط، فالتعليم هو أساس التقدم والنهضة وهو المخرج الوحيد لحل مشاكلنا في المجتمع المصري.

وتتفق الباحثة مع ما أدلى به جابر نصار (٢٠١٧) في أن ثروة مصر الناعمة تكمن في التعليم والثقافة، ومن الضروري النهوض بالتعليم قبل الجامعي لتحقيق التقدم والرقى وأكد على أن الحكومة لا تتحمل عبء حل مشكلات التعليم وحدها وأن هناك مسئولية على أولياء الأمور والمؤسسات التعليمية بشتى قطاعاتها.

فلابد من حشد التمويل بشتى مصادرة للتنمية البشرية، ومن المجدي زيادة المساعدة الإنمائية التي تقدمها الجهات المانحة للدول النامية واستكشاف خيارات جديدة للتمويل لضمان الإنصاف والشرعية (تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٦).

مصادر تمويل التعليم:

تعد مصادر التمويل من الجوانب الهامة التي تواجه منظومة التعليم نظرا لزيادة الإقبال على الخدمات التعليمية، وارتفاع أعداد المقيدين والمستجدين في القطاعات التعليمية كافة، وما صاحب ذلك من تزايد في الإنفاق على التعليم بحيث أصبحت نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة لا تفي بالغرض. ويقف نقص تمويل القطاعات التعليمية في معظم البلدان النامية عقبة دون تحقيقهم للأهداف المنشودة، وقد تتخلى بعض الدول عن بعض المشروعات والخطط التربوية والتعليمية لعجزها عن تمويلها (يعقوب أحمد الشراح، ٢٠٠٢).

فالواقع الذي تعيشه هذه الدول يتمثل في محدودية الموازنات الوطنية، ونقص الموارد والمساعدات الرسمية وعدم قدرة أولياء الأمور على تحمل تكاليف التعليم المباشرة وغير المباشرة، لذا فمن الضروري إصلاح آليات التمويل لتلبى احتياجات المتعلمين جميعا على حد السواء (كروفورد ديدمان، ٢٠١٤).

وتتمثل مصادر التمويل لرياض الأطفال حسب تقرير الإدارة المركزية لرياض الأطفال والتعليم الأساسي (٢٠١٧) في البنود التالية:

- فائض الميزانية (المرحل.
- الرسوم مقابل الخدمات (المصروفات الدراسية).
- التبرعات العينية والنقدية.
- ما قد يستجد من بنود أخرى مالية وعينية، وعلى ما يخصص بموجب قرارات وزارية؛ على أن يتم ذلك بعد موافقة السلطات المختصة.

هذا ونجد أن واقع تمويل رياض الأطفال في العديد من الدول المتقدمة لا يعتمد فقط على التمويل الحكومي فنجد المدارس أن الفنلندية هي المسئولة عن اتخاذ القرارات حول تخصيص التمويل والمناهج المحلية وتوظيف العاملين. وتتمتع البلديات بالاستقلالية اللازمة لتفويض سلطة اتخاذ القرار، وعادة ما يقوم مدراء المدارس بتوظيف العاملين بمدارسهم Anne West & Annamari Ylönen, (2010) (تقرير وزارة التعليم والثقافة الفنلندية، ٢٠١٢).

أما بالنسبة لتمويل التعليم في ماليزيا فتتولى الحكومة الفيدرالية مسؤولية تمويل التعليم في البلاد وتخصص الدولة نسبة ١٨% من الميزانية القومية والتي تكون حوالي ٦% من الناتج المحلى الإجمالي وتخصص الوزارة حوالي ٨٢.٥% من مصروفاتها للنفقات الجارية، ١٧.٥ لنفقات التطوير.

وينتشر التعليم في مرحلة رياض الأطفال في جميع أنحاء ماليزيا من خلال أكثر من ٦٠٠٠ مركز يلتحق بها الأطفال من سن ٣–٥ سنوات، ويخرج هذا النوع من التعليم عن نطاق سلم التعليم النظامي ومع ذلك تتم إدارة ٧٧% من هذه المراكز من قبل الحكومة، كما تفرض رسوما دراسية على الأطفال ويختلف مقدار الرسوم من مركز لأخر (تقرير وزارة التربية الماليزية، ٢٠١٠).

ويشير دايفيد فجيلو، ومونك (٢٠٠٦) David N. Figlio, David H. Monk أنه وجب على الحكومات أن تطور سياسات التمويل وتدعم الخيارات المتوفرة للمتعلمين وأن توسع المعلومات لهم من خلال تحليل آليات التمويل المبتكرة والتي تعمل على تقليل الجهد المبذول.

واقع تمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال:

يعد التمويل من أهم عناصر منظومة التعليم، لما له من قدرة على توفير الموارد الإمكانات المادية لتحقيق الأهداف والخطط التربوية، وعند دراسة واقع تمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال نجد أن نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي بصورة عامة لا تتناسب مع تزايد أعداد المقيدين وارتفاع الأسعار مما ترتب عليه الكثافة العالية داخل قاعات الأطفال، وما نتج عنه من انخفاض أداء المعلمات وضعف المخرجات النهائية والمتمثلة في أطفال المرحلة.

شكل (١)

يوضح إجمالي المصروفات على القطاعات المختلفة من الناتج المحلى

وبقراءة الشكل السابق الصادر عن وزارة المالية (٢٠١٥) ترى الباحثة أن نسبة الإنفاق العام على التعليم بالنسبة لبعض القطاعات متدنية وتحتاج تنميتها، فالإنفاق على التعليم يعد استثمار له عائد إيجابي على المجتمع ككل في جميع الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ولا شك أنه في ظل تحديات العولمة وعصر المعرفة الرقمية بما يتضمنه من تكنولوجيا فائقة السرعة يتطلب مضاعفة الاهتمام بالتعليم وزيادة حجم الإنفاق عليه باعتباره الطريق للوحيد لمسايرة التطور العالمي.

وفى هذا الصدد تشير اليزابيث كينج وآخرون (٢٠١٥) Elizabeth King et all" " أن توفير تمويل جيد للتعليم يوفر الشروط الأساسية للتعلم، كما يوفر الموارد الإمكانات التي يحتاجها المتعلمين وتقترح العديد من السبل لزيادة التمويل داخل المؤسسات التعليمية.

وتتفق الباحثة مع كل من ديلا سالا وماثيو ر(٢٠١٥) Della Sala, "Matthew R"؛ ستيفانى الكسندرا (٢٠١٦) Stephanie Alexandra، رون بالسيرا، ماريا؛ آرتشر، ديفيد (٢٠١٧) " Ron Balsera, Maria; Archer, David" بضرورة ايجاد الحلول الملائمة لتمويل التعليم دون الاعتماد على الحكومات فقط وخاصة في البلدان الفقيرة، مثل ما حدث في كينيا وأوغندا وغانا حيث قامت بوضع حلول منصفة للتمويل الغير كاف بتوسيع نطاق الضرائب، والتوسع في الأعمال الريادية داخل المدارس وتحويلها إلى مؤسسات منتجة.

وتنتقد الباحثة ما جاء في الخطة الاستراتيجية لإصلاح التعليم قبل الجامعي (٢٠١٥)، (٢٠١٦) حيث أغفلت الخطة سبل زيادة مصادر تمويل التعليم واكتفت بالموازنة الصادرة عن وزارة المالية فقط، في حين أن نسبة إتاحة فرص تعليمية متكافئة للأطفال تتطلب تمويل وموارد مالية كبيرة وتتطلب البحث عن حلول وبدائل تساهم في زيادة مصادر التمويل.

لذا تتفق الباحثة مع كل من عبد الله محمد محمد (٢٠٠٦)، تشارلز كينى (٢٠١٥)، إبراهيم العيسوى (٢٠١٣)، سيسى أحاندو (٢٠١٦)، أحمد عكاشة وأحمد حمزة (٢٠١٧)، محمد محمدي مخلص (٢٠١٧) على ضرورة البحث عن مصادر تمويل أخرى فضلا عن التمويل الحكومي مثل: تحويل المدارس إلى مدارس منتجة، زيادة الرسوم الدراسية، التمويل عن طريق عقد الاتفاقيات الدولية والإقليمية والجهات المانحة، التمويل عن طريق المجتمع المحلى ورجال الأعمال.

فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب لإجمالي الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر ما نسبته ١٥% خلال السنوات الست الماضية. وارتفع مستوى الإنفاق من ٢٩ مليار جنيه في السنة الدراسية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، إلى أكثر من ٦٨ مليار جنيه في ٢٠١٥/٢٠١٦، وتم تخصيص ميزانية قدرها ٨٠ مليار جنيه (٤.٦ مليار دولار) للسنة الدراسية ٢٠١٦/٢٠١٧.

ويتراوح متوسط نصيب المتعلم من الإنفاق من ٣٦٤١ جنيها لرياض الأطفال إلى ٦٣٤٠ جنيها للتعليم الثانوي (٢١٠ دولارات و ٣٥٠ دولارا تقريبا). وتُخصَّص النسبة الأكبر من الإنفاق على التعليم قبل الجامعي لدفع رواتب الموظفين، تليها مشتريات السلع والخدمات (تقرير وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٧).

ومن هنا تأتى هذه الدراسة في مجال تمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال لمواجهة بعض العجز في مصادر تمويل التعليم في رياض الأطفال، نظرا لعدم وجود ميزانية مستقلة في المحافظات والإدارات التعليمية لخدمات مرحلة رياض الأطفال.

وتستند الباحثة في ذلك إلى بعض التدابير والإجراءات التي تتخذها الدول المتقدمة مثل ماليزيا وفنلندا أو الدول المشابهة للحالة المصرية في التعليم والخصائص العامة كجنوب أفريقيا والهند وغيرها والتي تخصص ميزانية مستقلة في القطاعات والمحافظات لخدمات تربية أطفال المرحلة.

كما تقوم الإدارات التعليمية بالاستخدام الأمثل من خلال ترشيد النفقات دون التأثير على جودة التعليم، ويترك لمدراء المدارس حرية تحقيق المواءمة بين المنهج المقدم والموارد المتاحة مع ابتكار طرق تمويل لمساندة العملية التعليمية (تقرير وزارة التعليم والثقافة الفنلندية، ٢٠١٢)، (تقرير وزارة التربية الماليزية، ٢٠١٠)، (تقرير وزارة التعليم الهندية، ٢٠١٦)، (Niekerk,L;Ashly-Cooper,M,2017).

وقد أوضحت وزارة المالية المصرية في تقريرها السنوي حجم الإنفاق على التعليم بصورة عامة دون تحديد المراحل والقطاعات التعليمية ودون تخصيص ميزانية منفصلة لرياض الأطفال وتوضحه الباحثة في الشكل البياني (٢).

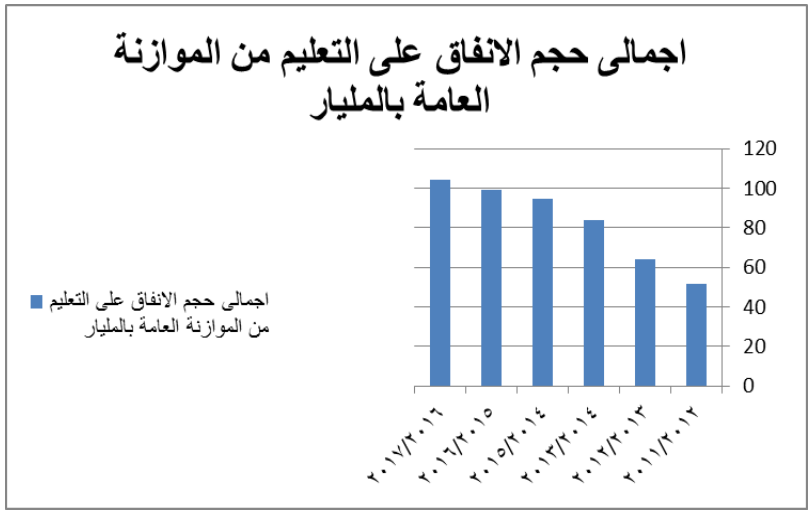

شكل (٢)

إجمالي حجم الإنفاق على التعليم

ولعلنا نلاحظ انه قد بلغ الإنفاق على التعليم لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ حوالي ١٠٤ مليار جنية، مقابل ٩٩.٢٦٣ لعام ٢٠١٥/ ٢٠١٦، مقابل ٩٤.٤ مليار جنية لعام ٢٠١٤/ ٢٠١٥، بينما بلغ حجم الإنفاق عام ٢٠١٤/٢٠١٣ حوالي ٨٣.٦ مليار جنية بزيادة قدرها ١٢.٩%، وكان حجم الإنفاق عام ٢٠١٣/٢٠١٢ حوالي ٦٤.٠٣٣ مليار جنية مقابل ٥١.٧٧ لعام ٢٠١٢/٢٠١١.

وبالنظر إلى موازنة قطاع التعليم خلال آخر ٦ سنوات اعتبارا من السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ وحتى السنة الجديدة ٢٠١٧/٢٠١٦، نجد أن السنة الأخيرة شهدت أقل نسبة زيادة في مخصصات التعليم عن السنة السابقة والتي اقتصرت على ٢.٥% فقط، في مقابل نسبة زيادة قدرها ٩.٨% في ميزانية التعليم لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل السنة السابقة لها، وهو ما يعنى أن الإنفاق على التعليم ليس ضمن أولويات الإنفاق العام بالموازنة، في الوقت الذي تعلن فيه الحكومة القيام بإجراءات اقتصادية ذات تأثيرات اجتماعية واسعة بهدف زيادة الإنفاق الاجتماعي على القطاعات والخدمات الحيوية وعلى رأسها التعليم والصحة.

إن التعليم قبل الجامعي يحصل على ٧٢% من إجمالي الإنفاق على القطاع، بينما تصل الأجور ومرتبات العاملين نحو ٨٥% من جملة نفقات القطاع.

وإجمالي عدد الطلاب المستفيدين من خدمات التعليم بمراحله كلها حوالي ١٩ مليون طالب (١٨ مليون طالب في التعليم قبل الجامعي يدرسون في ٥٢.٤٠٢ مدرسة). على الرغم من ذلك فلم تتحقق جودة التعليم في مصر لأنه لا يوجد تخصيص جيد لهذه الموارد، حيث تستخلص الباحثة أن معظم موازنة التعليم تذهب لتغطية الأجور والنفقات الجارية دون النظر إلى البنية التحية.

ويواجه التعليم المصري أيضا مشكلة انخفاض نصيب المتعلم من ميزانية التعليم مقارنة بالكثير من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يصل متوسط نصيب المتعلم من الإنفاق على التعليم حوالي ٢٢٠٠٠ دولار أمريكي، و١٤٠٠٠ دولار في استراليا (تقرير اليونسكو، ٢٠١٠). وقد حدد الدستور نسبة ٦% للإنفاق على التعليم، وتم إعطاء مهلة للحكومة مدتها ثلاثة أعوام للوصول إلى هذا المستوى، ولكنها لا تقترب منه بل تتراجع حتى عن المستويات السابقة المحققة في الأعوام السابقة، وإذا كان هناك إجماع حقيقي على أهمية التعليم كبوابة للمستقبل فإن ما يجرى بشأن الإنفاق على التعليم يحتاج لمراجعة حقيقية (أحمد السيد النجار، ٢٠١٥).

ويتراوح متوسط الإنفاق على المتعلم في مرحلة رياض الأطفال ٣٦٤١جنيهًا حسب تقديرات البنك الدولي (تقرير البنك الدولي، ٢٠١٧).

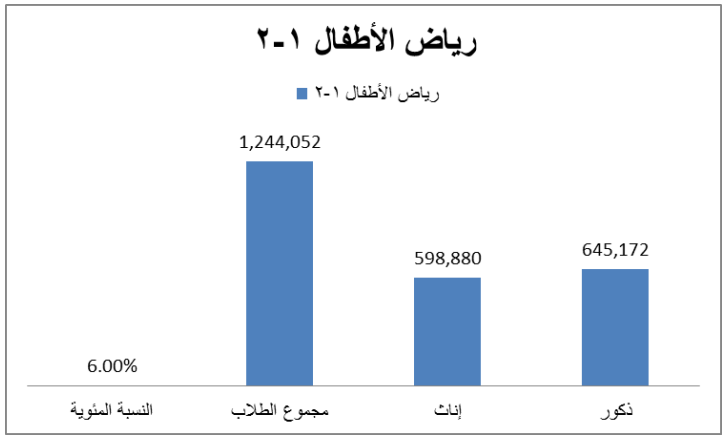

شكل (٣)

يوضح بيانات الالتحاق حسب المرحلة ونوع الجنس

ويوضح الشكل السابق حسب ما أصدرته وزارة التربية والتعليم ٢٠١٥/ ٢٠١٦ أن نسبة التحاق المتعلمين في مرحلة رياض الأطفال ذكور ٦٤٥.١٧٢، وإناث ٥٩٨.٨٨٠ بإجمالي ١.٢٤٤.٠٥٢ مليون متعلم بنسبة لا تتعدى ٦.٠% من قطاع التعليم قبل الجامعي.

ونستنتج أن هذه النسبة بسيطة جدا بالنسبة لإجمالي أعداد الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة.

وفى هذا الصدد يستطرد رينولدز وتمبل وايت (٢٠١١) "Reynolds, A,J. Temple,B.White, and S.R" أن مصر تسعى لحصول ٦٠% من الأطفال على فرص التربية والتعليم المبكر.

ولكن مع الأسف فإن الوضع الحالي يبين أن هناك العديد من الفئات لا تتلقى هذه الخدمات وأن معظمهم من الأسر الفقيرة والمحرومة بينما توفر الخدمات للأسر الميسورة وهو ما يدل على سوء استخدام الموارد الحكومية.

فنجد أن أفقر المحافظات في مصر بها أدنى خدمات لرياض الأطفال وأدنى معدلات للالتحاق وهو ما يجعل المعاناة كبيرة بالنسبة إليهم عند دخول المدارس.

وقد وصل الفارق بين الذكور والإناث في معدلات الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة ضعيف مما يدل على تَفهُم الأسر لأهمية خدمات الطفولة المبكرة لكلا الجنسين من البنين والبنات.

وتعد التكلفة هي العائق الرئيسي أمام التحاق العديد من الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال وحصولهم على خدمات الطفولة المبكرة بالقطاع الخاص، بينما تكون مؤسسات رياض الأطفال الحكومية أقل جودة، مما يوجب على الحكومة ضرورة أن تقوم بتوفير خدمات تربوية حكومية عالية الجودة في المناطق الفقيرة والأشد فقراً، ويكون الاستهداف على أساس جغرافي لإعلاء أولوية التوسع في رياض الأطفال الحكومية لتحسين الصحة والتعليم والحد من العنف والتسرب ومعدلات الجريمة... الخ (كارولين كرافت، ٢٠١١).

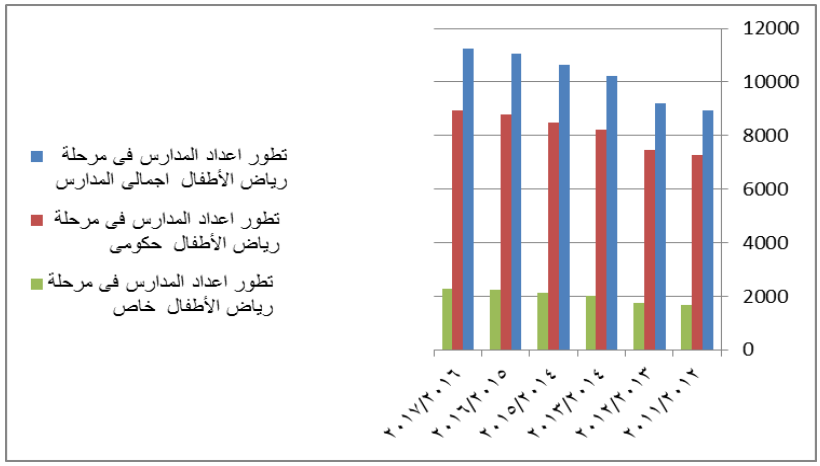

شكل (٤)

تطور إعداد المدارس في رياض الأطفال

ويتضح من الشكل السابق أن جملة إعداد مدارس رياض الأطفال في تزايد مستمر خلال الخمس سنوات الماضية ففي عام ٢٠١٢/٢٠١١ وصل إجمالي المدارس ٨٩٢٨ في مقابل ٩٢٠٩ عام ٢٠١٣/٢٠١٢، بينما كان عدد المدارس ١٠٢٢٧عام ٢٠١٤/٢٠١٣ في مقابل ١٠٦٣٠عام ٢٠١٥/٢٠١٤، بينما كان عدد المدارس ١١٠٦٤ عام ٢٠١٦/٢٠١٥ في مقابل ١١٢٥٠ عام ٢٠١٧/٢٠١٦.

وبالنسبة لأعداد الفصول تجد الباحثة أنها تتناسب مع إعداد المدارس على المستويين الخاص والحكومي ولكن عندما نرى كثافة الفصول على أرض الواقع نلاحظ أنها في تزايد مستمر مما يدفع مؤسسات رياض الأطفال إلى عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها كاملة نحو الأطفال لعدم توافر الموارد المالية، أو لأن إيراداتها وموازنتها لا تتناسب مع التوسع في خدماتها، بالإضافة غلى الزيادة السكانية الهائلة التي تحول دون تقديم خدمات تربية الطفولة المبكرة، مما يدفع الجهات المسئولة للتوسع الكمي على حساب الجود التعليمية (تقرير وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤). ومن الملاحظ أن معظم محاولات التطوير في مرحلة رياض الأطفال بمجتمعنا المصري تبتعد عن علاج الأسباب الواقعية، فالمشكلة الفعلية لا تتعلق فقط بالزيادة النسبية في أعداد المستجدين أو في الموارد المالية المتاحة فقط بل في سوء استخدام هذه الموارد حيث أن الأصل في توزيع الموارد والخدمات هو تحقيق الهدف من

إنشائها بأقصى كفاءة ممكنة دون تفرقة أو تمييز (ممدوح الجعفري، آية القدري، ٢٠١٦).

والشكل (٥) يوضح تطور أعداد المتعلمين في مرحلة رياض الأطفال خلال الخمس سنوات الماضية ونلاحظ أن أعداد المتعلمين في تزايد مستمر كما هو موضح بالشكل، ويشير إلى التأثير الكبير للتربية والتعليم في رياض الأطفال على مخرجات التعليم فيما بعد.

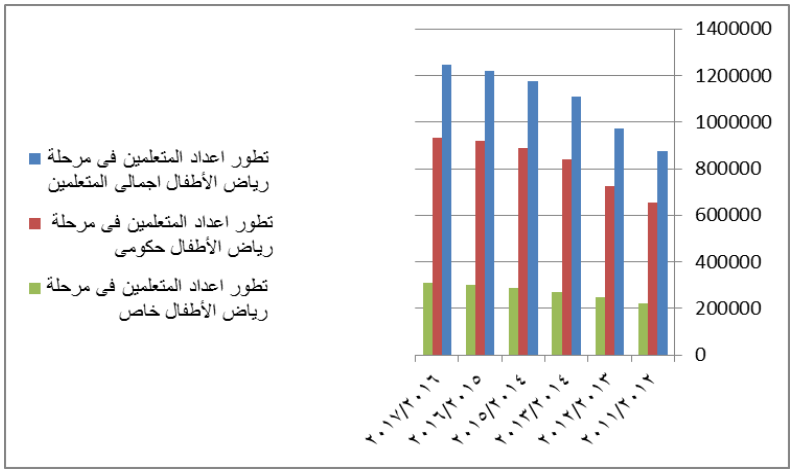

شكل (٥)

يوضح تطور إعداد المتعلمين في مرحلة رياض الأطفال

بقراءة الشكل السابق نلاحظ التطور المستمر لأعداد المتعلمين في مرحلة رياض الأطفال الحكومي والخاص، وقد أظهر هذا التحليل أن التربية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة يمكن أن يعزز بشكل كبير النظام التعليمي المصري، حيث يؤدى إلى زيادة التحصيل التعليمي والأكاديمي للمتعلمين في المراحل التعليمية اللاحقة.

وقد أعربت وزارة التربية والتعليم في تقريرها السنوي (٢٠١٥) عن نيتها في توسيع فرص الحصول على التربية والتعليم المبكر في رياض الأطفال ليصل إلى ٦٠% من الأطفال؛ وللوصول لهذه النسبة لابد من تفعيل جدول زمني متطور لتحقيقه وتخصيص حصة متناسقة من الموازنة لتحقيق فوائد كبيرة لفئة أكبر من السكان.

وتلخيصاً لما سبق تعرض الباحثة شكل (٦) الذي يوضح تطور أعداد المتعلمين في مرحلة رياض الأطفال مقارنة بأعداد المدارس والقاعات أو الفصول داخل الروضات، ومن ثم رصد واقع الخدمات التربوية المقدمة للأطفال في ضوء ذلك، مما يدل على رغبة الحكومة في زيادة تقديم برامج الحضانة ورياض الأطفال المجانية والعالية الجودة للفئات المحرومة والفقيرة، فهي من الأمور المهمة التي تقوم الحكومة في الوقت الراهن بالاهتمام بها لإيمانها بأهمية مرحلة رياض الأطفال التي تقدم للطفل تعلم جيد مع أقرانه ومع غيره من أفراد المجتمع وتساعده على الاندماج ليكون فرداً سوياً منتجاً.

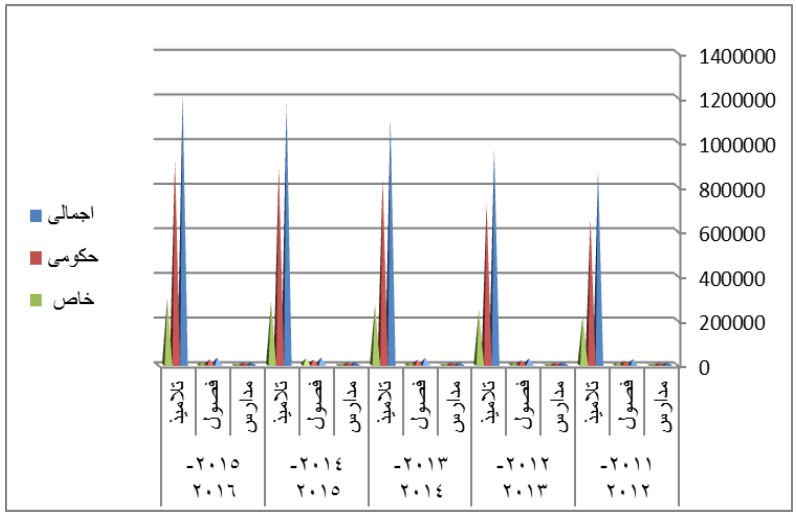

شكل (٦)

يوضح تطور أعداد المدارس والفصول والتلاميذ

والشكل السابق يوضح تطور إعداد المتعلمين في مرحلة رياض الأطفال بالنسبة لأعداد الفصول والمدارس وتستنتج الباحثة أن هناك نمو كبير في حجم إعداد المتعلمين بالنسبة لأعداد الفصول والمدارس مما يؤدى إلى خلل في كفاءة الخدمات المقدمة للمتعلمين (سلوى العنترى، ٢٠١٤).

وهذا ما يؤكده الواقع الذي يشهده التعليم في مراحله، من تكدس الفصول بالمتعلمين ومعاناة المعلمين أثناء تأديتهم لمهامهم الوظيفية، فنجد أن النظام التعليمي غير قادر على تحقيق أهداف المجتمع داخليا وخارجيا. فمن بين مدارس الأقاليم

والقاهرة الكبرى نجد التراوح في أعداد المتعلمين في الفصول بمرحلة رياض الأطفال والتعليم الابتدائي لا يرقى لمستوى لائق لتحصيل الخبرات التعليمية والتربوية، فقد وصلت الكثافة في بعض المدارس الحكومية إلى ١٢٠ متعلم في الفصل الواحد، مما يؤثر على كفاءة المعلم وعدم قدرته على علاج القضايا الخاصة بالتربية كالقيم والسلوك ولا يتمكن من الإجابة على تساؤلات المتعلمين، بالإضافة إلى تأثير الكثافة على الناحيتين النفسية والاجتماعية للمتعلمين وتولد كراهية المتعلمين للمدرسة وكذلك قصور في أداء المعلم لواجباته (أحمد السيد النجار، محمد عبد الهادي، ٢٠١٦).

ومما يفاقم المشكلة عدم اقتصارها على النواحي الكمية فقط، بل تتعداها إلى الجوانب الكيفية والمتمثلة في جودة المعلم حيث تعانى برامج التدريب أثناء الخدمة من عدة عيوب خطيرة منها قلة أيام التدريب مع التركيز على الجوانب النظرية بالإضافة إلى ضخامة أعداد المتدربين مما يؤدى إلى ضعف جودة التدريب (أحمد محمد نبوي، ٢٠١٧).

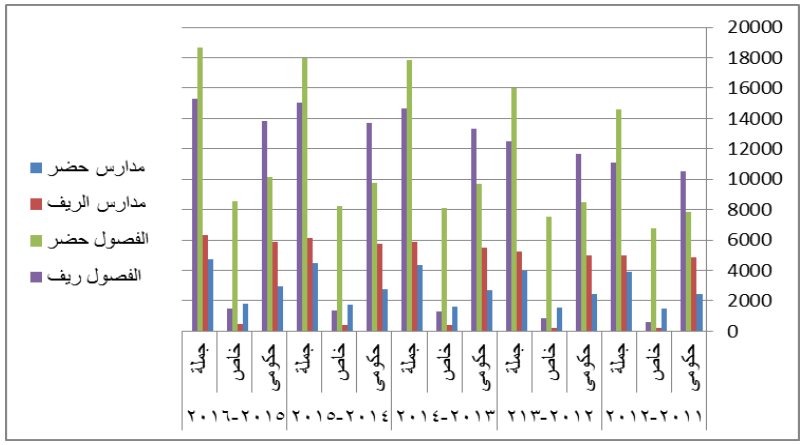

شكل (٧)

يوضح تطور إعداد المدارس والفصول خاص وحكومي في مرحلة رياض الأطفال في الريف والحضر

بقراءة وتحليل الشكل السابق يتضح تطور أعداد المدارس الحكومية في الريف عنها في الحضر، كذلك نلاحظ زيادة وتطور أعداد الفصول الدراسية؛ بالنسبة

للقطاع الخاص نجد تطورا ملحوظا في أعداد المدارس والفصول في الريف مقابل أعداد المدارس والفصول في الحضر.

وتستنتج الباحثة وجود توسع ملحوظ في قطاع التعليم في رياض الأطفال في المناطق الريفية كون هذه المناطق تشكل جزء كبير من مساحة مصر وكون سكان الريف يشكلون نسبة لا يستهان بها من مجموع السكان؛ ويختلف التعليم المبكر في الريف عن المدن من حيث كثافة الفصول وأعداد التلاميذ مما يجعل جودة التعليم في المدارس الحكومية أفضل من جودتها في الحضر ويقلل الفرق بين المدارس الحكومية والخاصة في المناطق الريفية، حيث نجد الإقبال على التعليم الحكومي يفوق الإقبال على المدارس الخاصة على كافة المستويات الاقتصادية والثقافية لأولياء الأمور.

وتشير توصيات المؤتمر الإقليمي للدول العربية حول التربية (٢٠١٥) إلى أن التحديات التي تواجه معظم الدول العربية على الصعيدين العالمي والإقليمي تتمثل في كون ملايين الأطفال محرومين من فرص الالتحاق بمدارس رياض الأطفال، وأن الأطفال الملتحقين بالفعل يعانون من نوعية التعليم المقدمة لهم.

كما أن معظم المؤسسات التعليمية تحتاج إلى تمويل مبتكر وهادف بالإضافة إلى إجراءات تنفيذ فعالة توجهه إلى المناطق والفئات الأشد احتياجاً.

وقد شدد كلٌ من محمد على عليوة عزب (٢٠٠٩)؛ جمال بدير عوض (٢٠١١) على ضرورة الإنفاق على التعليم وتنمية قدرات المتعلمين، وأن الإنفاق لا يقتصر فقط على تطوير أعداد المدارس والفصول وإنما يتطلب تعزيز النوعية الأساسية للبنية التحتية للمدارس، ونوعية التعليم المقدم فيها من خلال برامج ومناهج المتعلمين.

وبتحليل الشكل السابق نجد أن نسبة المدارس في الريف تتطور باستمرار نحو الزيادة وخاصة المدارس الحكومية من العام ٢٠١١ إلى العام ٢٠١٦ ولكن أتساءل هل التطور كيفي أم كمي فقط يهدف إلى زيادة نسبة الاستيعاب فقط.

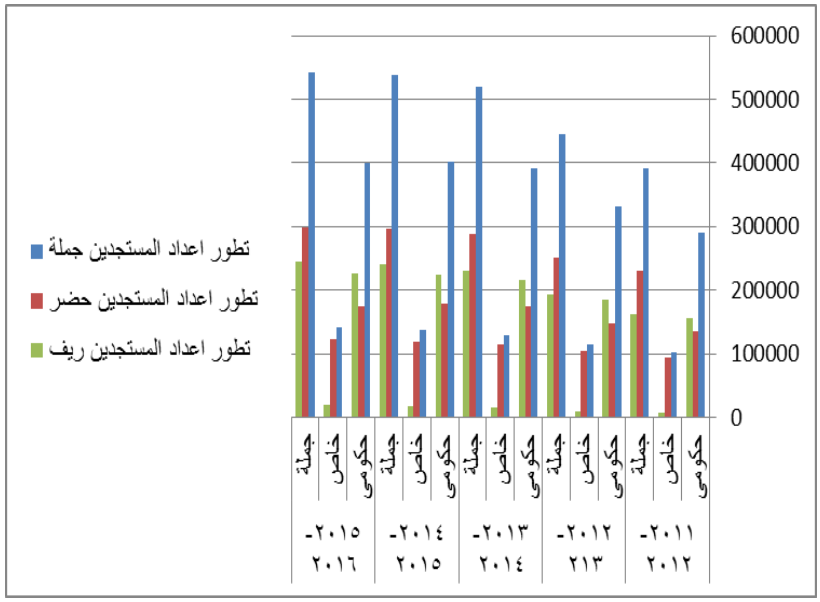

شكل (٨)

تطور أعداد المستجدين في الريف والحضر

وبالرغم من وجود علاقة عكسية بين أعداد المقبولين في مدارس رياض الأطفال مع عدد مدارس رياض الأطفال إلا أن الشكل السابق يوضح الاستمرار في قبول المستجدين والتغاضي عن حجم المشكلة، ويتم استيعابهم بمؤسسات ليس لهم فيها أماكن تتلائم وكثافة القاعات الإمكانات المتاحة سواء في المناطق الريفية أو المناطق الحضرية على الصعيدين الخاص والحكومي، وتظهر هذه المشكلة نتيجة كون المخصصات المالية لا توزع بشكل صحيح كما يجب لأن الآلية المتبعة في توزيع أوجه الإنفاق تعتمد على صياغات تمويلية تقليدية لا ترتبط بتشجيع كفاءة التعليم، وبالتالي تؤثر سلبا على المدراء في إعادة صياغة المخصصات المالية مما يؤدى إلى تفاقم المشكلات والأزمات داخل الروضات كافة.

فلابد من وجود استراتيجيات وخطط فعالة يمكن تحويلها إلى حيز الواقع، ومن ثم تطوير العمل في مؤسسات رياض الأطفال ليؤثر ايجابياً على زيادة فاعلية العملية التربوية لمؤسسات رياض الأطفال (راندا أيمن محمد شبكه، ٢٠١٤)، (ولاء حسين حسين، ٢٠٠٨).

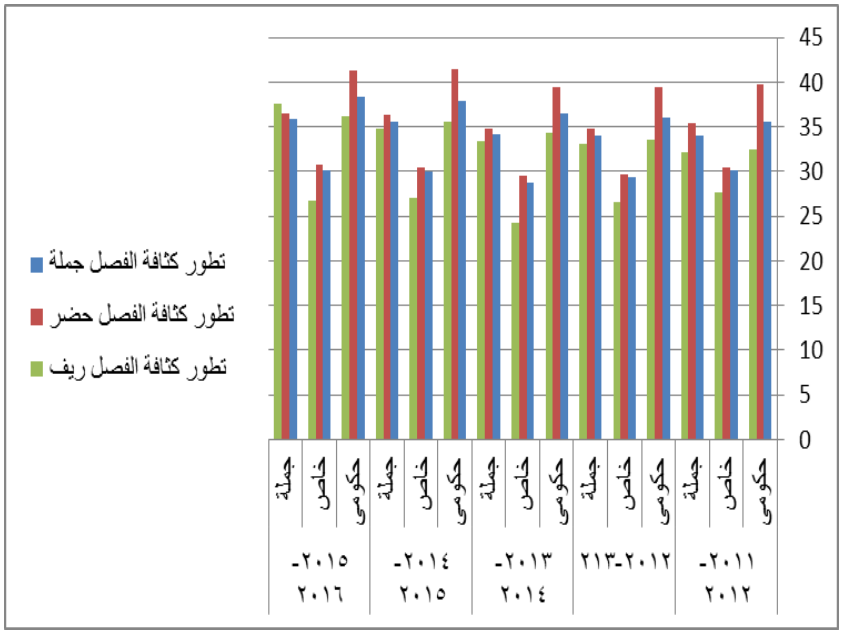

شكل (٩)

تطور كثافة الفصول في الحضر والريف

وتشير البيانات السابقة في الشكل (٩) والتي مصدرها وزارة التربية والتعليم أن كثافة الفصل في المدارس الحكومية في الحضر نحو ٤٠ متعلم وفى الريف ٣٥ متعلم لعام ٢٠١٢، بينما عام ٢٠١٣ كان عدد المتعلمين في الحضر ٣٥ وفى الريف ٣٣ بينما وصل عدد المتعلمين في عام ٢٠١٤ إلى ٣٧ في الحضر، ٣٣ في الريف.

وفى عام ٢٠١٥ تساوى عدد المتعلمين في الحضر والريف ليصل إلى ٣٧ متعلم في الفصل. في حين تشير سلوى العنترى (٢٠١٤) أن الواقع المعاش يؤكد أن كثافة الفصل تصل في العديد من المدارس الحكومية إلى ٨٠ متعلم وأن هناك العديد من المدارس يجلس فيها المتعلمين على الأرض، لذا فمن الضروري زيادة الإنفاق على الاستثمار في بناء وتجهيز المدارس والمباني وترميم القائم منها، حيث أن نمط التوزيع الحالي للموازنة يوضح أنها تنفق على الأجور والرواتب.

وترى الباحثة أنه لابد من تطبيق مواد الدستور والتي تنص على أنه من حق أبنائنا جميعا تعليم تتوافر فيه الجودة والكفاءة ومن ثم يؤهلهم لفرص عمل متكافئة في سوق العمل والتعلم. وتشير العديد من الدراسات مثل كلُ من: محمد محمدي مخلص (٢٠١٧)، سمية الجريوى (٢٠١٥) أنه من الضروري إيجاد حلول لتحقيق الكفاءة والجودة في التعليم وقد أشارت إلى أن الاقتصاد المعرفي هو الحل الأمثل من خلال نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها منذ المراحل التعليمية الأولى في مجالات النشاط التعليمي والمجتمعي المختلفة للوصول إلى جودة التعليم ومن ثم الوصول إلى التنمية الإنسانية.

وتستنتج الباحثة مما سبق انه لابد من التعرف على الأبعاد المختلفة لمشكلات التزايد المستمر في أعداد المتعلمين وخاصة في مرحلة رياض الأطفال مما أدى إلى عجز المؤسسات التعليمية عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وتشير كلُ من سونيا أيلى وروز بولين (٢٠١٧)"Sonia Ilie & Pauline Rose "أن إجمالي الإنفاق على التعليم يمثل نسبة صغيرة من إجمالي النفقات التعليمية، وأشارتا أن معظم بلدان أسيا وأفريقيا وغيرهم من البلدان أبعد ما تكون عن تحقيق هدف التنمية المستدامة الجديدة للتعليم بسبب تخصيص موارد ضئيلة من الموازنات لقطاع التعليم.

ويستطرد كلُ من دويوهونغ، صن زيجيون(٢٠١٦) Du, Yuhong, Sun, Zhijun قائلين أن المؤسسات التعليمية من أهم العوامل المؤثرة على جودة التعليم، ولإصلاح التعليم لابد من الاهتمام بثلاث نقاط وهى التوزيع العادل للموارد على المؤسسات التعليمية، توفير التعليم الإلزامي اللامركزي، تطوير وإصلاح مجال تمويل التعليم.

وفى هذا الصدد يؤكد دينيس باتريك ليدين (٢٠٠٥) " Dennis Patrick Leyden"أن إصلاح التعليم العام يعتمد على الاهتمام بالتعليم الحكومي نظرًا لأنه يحتاج إلى زيادة مصادر التمويل في المدارس فالمؤسسات التعليمية الحكومية تحتاج إلى إصلاح واسع المدى بدءا من البنية التحتية من مباني ومعامل وتجهيزات وصولا إلى المناهج والبرامج.

وقد قام كلُ من سهى محمد الحسن وأسامة عبيدات, جينفر لانسفورد Suha M. Al Hassan, Osama M. Obeidat & Jennifer E. Lansford (٢٠١٠) بدراسة استطلاعية للوقوف على جودة مؤسسات رياض الأطفال الخاصة والعامة في الأردن وأظهرت النتائج أن رياض الأطفال العامة ذات جودة متدنية وتحتاج إلى المزيد من الدعم والتمويل لإصلاحها فهي تعانى من نقص الموارد الإمكانات، كما تعانى من تدنى أداء المعلمات وكثافة الفصول.

وبتحليل ما سبق يتضح أن النظام المصري يتسم بالمركزية الشديدة، وسيطرة وزارة التربية والتعليم علي كافة مقدرات العملية التعليمية بدءا من رسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية وانتهاء بالقيام بتنفيذ هذه الخطط، بيد أنه ومنذ العام ٢٠٠٥ بدأت الحكومة المصرية بمحاولة جدية للتخفيف من المركزية والنزوع نحو اللامركزية وتأصل هذا الاتجاه في العام ٢٠٠٩ بالقرار الوزاري رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠٠٩ والخاص بمجلس الأمناء والعمل الدءوب علي نقل السلطات من السلطة الأعلى إلي المدارس مباشرة، غير أن مصير هذه القرارات علي أرض الواقع لا يبشر ببزوغ فجر اللامركزية حيث أن الإدارة – حتى في مستوياتها الدنيا– ما زالت متمسكة ومتشبثة بالمركزية التي تمنحها السلطة والتحكم ومن الصعوبة بمكان إقرار قانون أو قرار ينهي المركزية في إدارة العملية التعليمية ما لم يتم أولا التنشئة السليمة ورفع الوعي بخطورة المركزية علي العملية التعليمية (احمد بدوى، وسام الشريف، ٢٠١٠).

كما نستطيع تلخيص مشكلة التعليم في مرحلة رياض الأطفال بقراءة الجداول والنسب السابقة في ضعف الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم قبل الأساسي في مصر، سوء حالة الأبنية التعليمية وضعف المخصصات المالية الخاصة بها، علي الرغم من الطفرة الحادثة في عدد المنشآت التعليمية إلا أنها لا تواكب الزيادة السكانية مما يؤدي إلي ارتفاع كثافة الفصول وضعف جودة العملية التعليمية، علي الرغم من وجود خطة استراتيجية قومية للتعليم (مدتها خمس سنوات) إلا أنها في جوانب متعددة منها غير مفعلة كما أنها لم تهتم بجودة المنتج التعليمي ولا يوجد بها مؤشرات لضمان نجاح هذه الخطة وقياس أثرها.

كذلك لا نستطيع أن نغفل محدودية صلاحيات مدراء مدارس رياض الأطفال، وعدم قناعة العديد من العاملين بالروضات بأهمية زيادة مصادر التمويل داخل مدارسهم.

إجراءات الدراسة:

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي لا يقف عند مجرد جمع المعلومات والبيانات، وإنما يعتمد على الفهم والتفسير للواقع الراهن، ثم القياس والتحليل العلمي الدقيق، بهدف التوصل إلى عدد من النتائج التي يمكن أن تساعد في تحسين وتنويع مصادر تمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال بما يتوافق مع التشريعات والسياسات التعليمية، والخدمات المقدمة، والمنهج المطبق في الروضات.

عينة ومجتمع الدراسة:

تم اختيار العينة من مدراء ووكلاء المدارس الرسمية بالإدارات التعليمية المختلفة بروضات محافظة الإسكندرية وعددها (٢٧٣).

ثم قامت الباحثة باستخدام معادلة إحصائية لاختيار عينة الدراسة من كامل المجتمع الأصلي ليمثل عينة الدراسة الأساسية وبالتالي بلغ حجم عينة الدراسة (١٢٦) لمؤسسات رياض الأطفال من الإدارات التعليمية المختلفة.

وقد قامت الباحثة بإرسال استبانة " واقع تمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال المعوقات والبدائل المقترحة".

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي من خلال الإجراءات التالية:

١- عرض وتحليل لواقع تمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال.

٢- التعرف على الإجراءات التي تقوم بها الروضة لزيادة مصادر التمويل.

٣- التوصل إلى المعوقات التي تواجه إدارة الروضة لزيادة مصادر التمويل.

٤- وضع تصور مقترح لزيادة مصادر التمويل في مرحلة رياض الأطفال.

ثالثاً: الدراسة الميدانية:

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بإعداد استبانه "واقع تمويل التعليم في مرحلة الأطفال رياض المعوقات والبدائل المقترحة" من واقع الأدبيات التربوية، والتي شملت مجموعة من الكتب العلمية والبحوث والمؤتمرات.

كذلك بالرجوع للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة مثل دراسة جمال بدير عوض (٢٠١١)، فاطمة السيد صادق محمد (٢٠١٥)، سيسى أحاندو (٢٠١٦) وقد تضمنت ثلاثة محاور هي:

- **المحور الأول:** واقع التمويل في الروضات من وجهه نظر المدراء.
- **المحور الثاني:** الإجراءات التي تقوم بها الروضة لزيادة مصادر التمويل.
- **المحور الثالث:** المعوقات التي تواجه إدارة الروضة لزيادة مصادر التمويل.

التحقق من صدق وثبات الاستبانة:

صدق المحتوى "الصدق الظاهري":

حيث عُرضت الاستبانة على عدد خمسة من السادة المحكَّمين لأخذ أرائهم ومقترحاتهم والاستفادة منها، وجُمعت الآراء التي في ضوئها تم تعديل الاستبانة.

صدق الاتساق الداخلي:

للتأكد من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، استخدمت الباحثة ارتباط بيرسون لقياس درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، كذلك قياس العلاقة ارتباط المحاور بالدرجة الكلية، كما في الجدول (٢، ٣).

وجاءت عبارات الاستبانة ذات دلالة عند مستوى (٠.٠١)، مما يدل على أن أداة الدراسة صادقة وتقيس الجانب الذي أُعدت لقياسه.

جدول (١)

يوضح الاتساق الداخلي بين الدرجة الكلية للمحاور الثلاثة وبنودها الفرعية

م	المحور الأول: واقع التمويل في الروضات		م	المحور الثاني: الإجراءات التي تقوم بها الروضة لزيادة مصادر التمويل		م	المحور الثالث: المعوقات التي تواجه إدارة الروضة لزيادة مصادر التمويل	
	ر	الدلالة		ر	الدلالة		ر	الدلالة
١	٠.٧٩١**	دال	٨	٠.٩١٠**	دال	١٨	٠.٩٣١**	دال
٢	٠.٦٩٤**	دال	٩	٠.٩٣٤**	دال	١٩	٠.٩٤٧**	دال
٣	٠.٩٠٠**	دال	١٠	٠.٩٤٩**	دال	٢٠	٠.٩٦٩**	دال
٤	٠.٨٨٤**	دال	١١	٠.٨٩٢**	دال	٢١	٠.٩٥٠**	دال
٥	٠.٨٩٤**	دال	١٢	٠.٩٤٨**	دال	٢٢	٠.٨٩٤**	دال
٦	٠.٩٣٤**	دال	١٣	٠.٨٦٥**	دال			
٧	٠.٨٦٩**	دال	١٤	٠.٨٨٦**	دال			
			١٥	٠.٩٢٦**	دال			
			١٦	٠.٨٨٠**	دال			
			١٧	٠.٨١٠**	دال			

ر: بيرسون معامل الارتباط *: دال عند ٠.٠٥ **: دال ٠.٠٠١

جدول (٢)

يوضح صدق التكوين بين إجمالي المحاور والمحاور الفرعية

المحاور	الدرجة الكلية ل إجمالي المحاور	
	ر	الدلالة
المحور الأول:واقع التمويل في الروضات	٠.٩٨٣**	دال
المحور الثاني:الإجراءات التي تقوم بها الروضة لزيادة مصادر التمويل	٠.٩٨٢**	دال
المحور الثالث:المعوقات التي تواجه إدارة الروضة لزيادة مصادر التمويل	٠.٩٦٠**	دال

ر: بيرسون معامل الارتباط *: دال عند ٠.٠٥ **: دال ٠.٠٠١

ثبات الأداة:

قامت الباحثة بقياس ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات ألفا كرونباخ، وقد تبين أن درجه ثبات كل محاور الاستبانة مناسبة.

جدول (٣)

معاملات ثبات الفا كرونباخ ومعاملات التجزئة النصفية

	عدد العبارات	معامل الفا كرونباخ	معامل التجزئة النصفية Spearman-Brown
المحور الأول:واقع التمويل في الروضات	٧	٠.٩٣١	٠.٩٢٤
المحور الثاني: الإجراءات التي تقوم بها الروضة لزيادة مصادر التمويل	١٠	٠.٩٦٣	٠.٨٨٦
المحور الثالث:المعوقات التي تواجه إدارة الروضة لزيادة مصادر التمويل	٥	٠.٩٥٩	٠.٩٤٩
إجمالي المحاور	٢٢	٠.٩٨١	٠.٩٧٩

نتائج الدراسة:

بالنسبة للسؤال الأول، والذي ينص على:

- ماهية تمويل التعليم في رياض الأطفال؟

تم الإجابة عليه من خلال استعراض الإطار النظري للبحث، والدراسات السابقة ذات الصلة. أما السؤال الثاني للبحث، والذي ينص على: واقع التعليم في مرحلة رياض الأطفال؟

وللتحقق من صحة التساؤل تم إجراء تحليل لإحصاءات وزارة التربية والتعليم على مدار السنوات السابقة للتعرف من حيث إجمالي المصروف على التعليم من الناتج المحلى وإجمالي حجم الإنفاق على التعليم من الموازنة العامة.

كذلك التعرف على حجم الملتحقين بمرحلة رياض الأطفال وتطور أعدادهم على مستوى كل من المدارس الخاصة والحكومية، في المناطق الحضرية والريفية، ومن ثم التعرف على تطور إعداد المدارس والفصول مقارنة بأعداد المستجدين في الريف والحضر على مستوى القطاعين الخاص والحكومي ويوضح ذلك الأشكال (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٧)، (٨)، (٩).

أما السؤال الثالث للبحث والذي ينص على: واقع التمويل في الروضات من وجهه نظر المدراء والوكلاء. فقد أسفرت نتائج البحث عن مجموعة من النتائج والتي ترصدها الباحثة في الجدول التالي.

جدول (٤)

يوضح واقع التمويل في الروضات من وجهه نظر المدراء

م	العبارات	بدرجة كبيرة جدا		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		بدرجة ضعيفة جدا		متوسط	انحراف	ترتيب
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
١	ضعف الموازنة المخصصة للروضات من قبل الوزارة.	٤٣	٣٤.١	٦٦	٥٢.٤	١٢	٩.٥	٥	٤.٠	٠	٠.٠	٤.١٧	٠.٧٦	٢
٢	عدم تشجيع التمويل الذاتي من قبل الجهات المختصة.	٣٩	٣١.٠	٤٨	٣٨.١	٢٢	١٧.٥	١٠	٧.٩	٧	٥.٦	٣.٨١	١.١٣	٦
٣	قصور المبادرات الخدمية والمشاركة المجتمعية من المجتمع المدني.	٤٨	٣٨.١	٦٢	٤٩.٢	١٣	١٠.٣	٣	٢.٤	٠	٠.٠	٤.٢٣	٠.٧٣	١
٤	محدودية صلاحيات مديرة الروضة في توزيع المخصصات المالية للروضة.	٤٧	٣٧.٣	٥١	٤٠.٥	١٩	١٥.١	٥	٤.٠	٤	٣.٢	٤.٠٥	٠.٩٩	٤
٥	ضعف قناعة أولياء الأمور والداعمين على تقديم المساعدات للروضة.	٥٠	٣٩.٧	٣٦	٢٨.٦	٢٨	٢٢.٢	٩	٧.١	٣	٢.٤	٣.٩٦	١.٠٦	٥
٦	تعرض المديرة للمساءلة القانونية من قبل الوزارة في حال التصرف بحرية في المخصص المالي المقدم للروضة.	٣٣	٢٦.٢	٥٢	٤١.٣	١٦	١٢.٧	١٧	١٣.٥	٨	٦.٣	٣.٦٧	١.١٩	٧
٧	قصور تمويل الأنشطة المقدمة للمتعلمين.	٦٢	٤٩.٢	٣٩	٣١.٠	١٢	٩.٥	٧	٥.٦	٦	٤.٨	٤.١٤	١.١١	٣

وبقراءة في الجدول السابق لرصد واقع تمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال من وجهه نظر مدراء المدارس يتضح ما يلي:

اتفقت نسبة (٨٦.٥٠%) من مدراء مدارس رياض الأطفال عينة الدراسة على ضعف الموازنة المخصصة للروضات من قبل الوزارة، ووجود ضرورة ملحة لزيادة الموازنة المخصصة لرياض الأطفال. كما أكدت نسبة (٦٩.١%) من مدراء مدارس رياض الأطفال بمختلف الإدارات التعليمية بمحافظة الإسكندرية على أن الجهات المختصة لا تقوم بتشجيع التمويل الذاتي.

في حين اتفق نسبة (٨٧.٣٠%) من المدراء على قصور المبادرات الخدمية والمشاركة المجتمعية من المجتمع المدني تجاه مدارس مرحلة رياض الأطفال بمحافظة الإسكندرية.

بالنسبة لمحدودية صلاحيات مديرة الروضة في توزيع المخصصات المالية للروضة فقد أكدت نسبة (٧٧.٨%) على أن صلاحيتهن محدودة جدا ويحتجن إلى إتاحة قدر من الحرية في توزيع مخصصات الروضة المالية.

وقد اتفقت نسبة (٦٨.٣%) على ضعف قناعة أولياء الأمور والداعمين على تقديم المساعدات للروضة فمن وجهة نظرهم انه لابد أن تتحمل الإدارات التعليمية تيسير كافة الأنشطة والأدوات للمتعلمين، أما عن تعرض المديرة للمساءلة القانونية من قبل الوزارة في حال التصرف بحرية في المخصص المالي المقدم للروضة فقد اتفقت نسبة (٦٧.٥%) على أنهن يتعرضن للمساءلة والعقاب من قبل الإدارات في حال التصرف بحرية في المخصص المالي مما يدفعهن لعدم صرف العديد من المخصصات المالية المحددة للروضة إما لصعوبة ذلك أو بطئ وتأخر صرفها، وقد أكدت نسبة (٨٠.٢%) على قصور تمويل الأنشطة المقدمة للمتعلمين واحتياج العديد من الروضات لدعم الوسائل والأنشطة المتعلقة بالمفاهيم المقدمة للطفل خارج إطار المفاهيم المحددة من الوزارة.

أما السؤال الرابع والذي ينص على: الإجراءات التي تقوم بها الروضة لزيادة مصادر التمويل "ترصد الباحثة نتائج البحث لهذا التساؤل في الجدول التالي:

جدول (٦)

يوضح الإجراءات التي تقوم بها الروضة لزيادة مصادر التمويل

م	العبارات	بدرجة كبيرة جدا		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		بدرجة ضعيفة جدا		متوسط	انحراف	ترتيب
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
٨	تسعى الروضة لزيادة مصادر التمويل.	٢٤	١٩.٠	٢٨	٢٢.٢	٤٠	٣١.٧	٢٠	١٥.٩	١٤	١١.١	٣.٢٢	١.٢٥	٣
٩	تعدل أفكار واتجاهات معلميها نحو الإنتاجية.	٢٢	١٧.٥	٢٣	١٨.٣	٥٧	٤٥.٢	١٩	١٥.١	٥	٤.٠	٣.٣٠	١.٠٥	٢
١٠	تقيم المدرسة اليوم المفتوح كالسوق الخيري.	١١	٨.٧	١٠	٧.٩	٢٢	١٧.٥	٥٧	٤٥.٢	٢٦	٢٠.٦	٢.٣٩	١.١٦	٥
١١	تقترح سن بعض القوانين والتشريعات للروضات بالحصول على التمويل الذاتي.	٤٥	٣٥.٧	٦٠	٤٧.٦	٢١	١٦.٧	٠	٠.٠	٠	٠.٠	٤.١٩	٠.٧٠	١
١٢	تشارك الروضة في مجال الخدمات الإنتاجية للمجتمع المحلى المحيط.	١٠	٧.٩	١٥	١١.٩	٦٢	٤٩.٢	٢٥	١٩.٨	١٤	١١.١	٢.٨٦	١.٠٣	٤
١٣	تشجيع التبرعات والداعمين لها من خلال تسمية الفصول بأسمائهم.	٠	٠.٠	٠	٠.٠	٦	٤.٨	٧٩	٦٢.٧	٤١	٣٢.٥	١.٧٢	٠.٥٥	٧
١٤	تحصيل رسوم تذاكر لحضور المناسبات داخل الروضة.	٠	٠.٠	٠	٠.٠	٩	٧.١	٥٧	٤٥.٢	٦٠	٤٧.٦	١.٦٠	٠.٦٢	٩
١٥	بيع المنتجات التي ينتجها المعلمون والمتعلمون.	٥	٤.٠	٨	٦.٣	١١	٨.٧	٥٥	٤٣.٧	٤٧	٣٧.٣	١.٩٦	١.٠٤	٦
١٦	تح المقصف المدرسي للاستفا منه في البيع للمجتمع المحلى طوال اليوم.	٠	٠.٠	٠	٠.٠	٧	٥.٦	٧٥	٥٩.٥	٤٤	٣٤.٩	١.٧١	٠.٥٧	٨
١٧	تؤجر الروضة بعض مرافقها للدعاية والإعلان بما لا يخل العملية التعليمية والتربوية.	٠	٠.٠	٠	٠.٠	٠	٠.٠	٦٩	٥٤.٨	٥٧	٤٥.٢	١.٥٥	٠.٥٠	١٠

وبقراءة الجدول السابق للتعرف على الإجراءات التي تقوم بها الروضة لزيادة مصادر التمويل يتضح ما يلي:

اتفقت نسبة (٤١.٢%) من عينة البحث على أن الروضة تسعى لزيادة مصادر التمويل بدرجة كبيرة، بينما أكد(٣١.٧%) على أن الروضة تسعى لزيادة مصادر التمويل بصورة متوسطة، في حين أكد (٢٧.٠%) على عدم سعيهم لذلك حيث لا فائدة من المحاولة.

كما اتفقت نسبة (٣٥.٨%) من مدراء المدارس على أن الروضة تعدل أفكار واتجاهات معلميها نحو الإنتاجية، بينما اتفق (٤٥.٢%) على القيام بذلك بصورة متوسطة، ,وأكد حوالي (١٩.١%) على عدم قيام إدارة الروضة بذلك نظرا للعديد من العوامل منها ضيق الوقت وكثافة الفصول والأعباء المتزايدة على كاهل المعلمات.

أما بالنسبة لإقامة الروضة اليوم المفتوح كالسوق الخيري فقد أكد بعض أفراد عينة البحث بنسبة (١٦.٦) على قيامهم به، بينما أشار(٢٠.٦) عدم القيام به نظرا لضغوط العمل بينما أشار نسبة (٤٥.٢) قيامهم بذلك بصورة متوسطة، في حين أكد (٨٣.٣%) من المدراء أفراد عينة البحث على اقتراحهم سن بعض القوانين والتشريعات للروضات بالحصول على التمويل الذاتي، أما بالنسبة لمشاركة الروضة في مجال الخدمات الإنتاجية للمجتمع المحلى المحيط فقد اتفق نسبة (١٩.٨٤%) على قيامهم بالمشاركة، ونسبة (٤٩.٢%) بصورة متوسطة، بينما أكد (٣٠.٩%) عدم رغبتهم في القيام بذلك كما اتفقت الغالبية العظمى من أفراد عينة البحث بنسبة (٩٥.٢٣%) على عدم قدرتهم من تشجيع التبرعات والداعمين لها من خلال تسمية الفصول بأسمائهم، وفى ذات السياق أكد نسبة (٩٢.٨%) على عدم قانونية تحصيل رسوم تذاكر لحضور المناسبات داخل الروضة وأنهم قديتعرضون للمساءلة القانونية في حالة فعل ذلك. كما اتفق (٨١.٠%) على أنهم لا يستطيعون بيع المنتجات التي ينتجها المعلمون والمتعلمون والاستفادة من أرباحها لصالح الروضة بل أن جميع الأرباح توضع في الحساب المركزي لوزارة المالية، ويتفق (٩٤.٤%) من المدراء على عدم تمكنهم من فتح المقصف المدرسي للاستفادة منه في البيع للمجتمع المحلى طوال اليوم، ويشددون أيضا من خلال إجماعهم بنسبة (١٠٠%) على عدم وجود صلاحيات للمدراء لتأجير الروضة بعض مرافقها للدعاية والإعلان بما لا يخل العملية التعليمية والتربوية.

بالنسبة للسؤال الخامس والذي ينص على: المعوقات التي تواجه إدارة الروضة لزيادة مصادر التمويل ترصد الباحثة نتائج البحث لهذا المحور في الجدول التالي:

جدول (٧)

يوضح المعوقات التي تواجه إدارة الروضة لزيادة مصادر التمويل

م	العبارات	بدرجة كبيرة جدا		بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		بدرجة ضعيفة جدا		متوسط	انحراف	ترتيب
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
١٨	مركزية في إدارة المخصصا المالية من قبل الوزارة.	٤٩	٣٨.٩	٦٤	٥٠.٨	١٣	١٠.٣	٠	٠.٠	٠	٠.٠	٤.٢٩	٠.٦٤	٢
١٩	محدودية صلاحية مديرة الروضة.	٥٨	٤٦.٠	٥٣	٤٢.١	٦	٤.٨	٩	٧.١	٠	٠.٠	٤.٢٧	٠.٨٥	٣
٢٠	غياب خطة استراتيجية لتنمي الموارد الذاتية.	٥٩	٤٦.٨	٥٣	٤٢.١	١٣	١٠.٣	١	٠.٨	٠	٠.٠	٤.٣٥	٠.٧٠	١
٢١	ضعف البنية التحتية للمباني	٢٨	٢٢.٢	٣٠	٢٣.٨	٥٠	٣٩.٧	١٨	١٤.٣	٠	٠.٠	٣.٥٤	٠.٩٩	٥
٢٢	قله الحماس لدى العاملين بالروضة لدعم فكرة التمويل الذاتي.	٦٩	٥٤.٨	٢٣	١٨.٣	٣٣	٢٦.٢	١	٠.٨	٠	٠.٠	٤.٢٧	٠.٨٨	٣

وبقراءة الجدول السابق للتعرف على المعوقات التي تواجه إدارة الروضة لزيادة مصادر التمويل يتضح ما يلي:

اتفقت نسبة (٨٩.٧%) على أن الطابع المركزي في إدارة المخصصات المالية من قبل الوزارة من أهم الأسباب التي تعوق إدارة الروضة لزيادة مصادر التمويل.

كما أشار العديد من أفراد عينة الدراسة من المدراء بنسبة (٨٨.١) أن محدودية صلاحية مديرة الروضة تعوق فرص زيادة مصادر التمويل، بينما أكد (٨٨.٩%) من المدراء أن غياب الخطة الاستراتيجية من الإدارات التعليمية لتنمية الموارد الذاتية للروضات من أكثر المعوقات ظهورا، كما أتفق (٤٦.٠%) فقط على ضعف البنية التحية للروضات، أشار مدراء المدارس بنسبة (٧٣.١%) على قله الحماس لدى العاملين بالروضة لدعم فكرة التمويل الذاتي وتخوفهم من تطبيقها.

استنتاجات:

بعد عملية تفسير النتائج تخلص الباحثة إلى:

- أن المتوسط العام لنسبة الإنفاق على التعليم في مرحلة رياض الأطفال إلى الميزانية العامة للتعليم العام تعتبر متدنية بالقياس إلى احتياجات هذا القطاع من التجهيزات والبني التحتية.
- تشكل الرواتب والأجور النصيب الأكبر من إجمالي الإنفاق على التعليم بكافة مراحله مما يؤثر سلباً على كفاءة العملية التعليمية.
- أن نظام التمويل في مصر في أمس الحاجة إلى الإصلاح وفقا للخبرات الدولية، وأنه سيكون أكثر ايجابية وسهولة في حالة وجود نظم تمويل لا مركزية مقارنة بحالتنا الراهنة في ظل نظم التمويل المركزية.
- الحاجة إلى زيادة قناعة المدراء والعاملين بالروضات وكذلك أولياء الأمور بأهمية تحويل الروضات إلى نموذج التمويل الذاتي القائم على الروضة المنتجة.
- العمل على تطبيق اللامركزية في التعليم المصري: فعلي الرغم من أن وزارة التربية والتعليم أول وزارة في مصر تطبق اللامركزية الإدارية والمالية والذي يقوم على العمل لنقل السلطة تدريجيا إلى المدارس والإدارات التعليمية والحوكمة المتمركزة على مستوى الإدارة التعليمية بما يتطلب إعادة هيكلة النظام التعليمي كله وإعادة هيكلة المدارس من خلال قانون كادر المعلمين.
- فلا بد أن تقوم اللامركزية علي التقويم والمتابعة الجيدة وتطور المباني المدرسية وذلك من خلال: إرساء مبادئ المساءلة والمسئولية على المستوى المحلى، لصالح جودة العملية التعليمية؛ تفعيل دور المجالس الشعبية والمحلية في تحسين الخدمات التعليمية وبناء المدارس؛ تعميق التوجه نحو الديمقراطية؛ دعم الشعور بالملكية وتعزيز قيم الانتماء والعمل العام لدى أولياء الأمور والتلاميذ وعناصر المجتمع المحلى؛ تفعيل الجهود الشعبية لدعم التعليم ذاتيًا، إلا أن ذلك يأتي بثماره على المستوى التنفيذي والواقعي وهذا ما أثبتته نتائج الدراسة وما أوضحه المدراء والوكلاء من عدم وجود صلاحيات لهم، ورغبتهم الملحة في تطبيق اللامركزية.

بالنسبة للسؤال الخامس والذي ينص على: ما التصور المقترح لزيادة مصادر التمويل، فقد قامت الباحثة باتخاذ الإجراءات التالية لبناء التصور المقترح.

فلسفة التصور المقترح:

يعد تمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال من أهم المشكلات التي يعانى منها مجتمعنا نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في الفترة السابقة، وهنا يصطدم طموح الآباء والمعلمين والمدراء في تحقيق الآمال التعليمية بما هو متاح ومحدود من ميزانية الدولة لهذا القطاع هذه الدول للعملية التعليمية، فإن تنوع مصادر التمويل للتعليم في هذه المرحلة سيساعد على تحقيق الطموحات المرجوة من قبل كافة الأطراف.

فالتعليم الجيد يحتاج إلي تمويل جيد يوفر للمعلمين والعاملين بالروضة حوافز مناسبة كما تقوم الإدارة من خلاله بصيانة المباني والتجهيزات التعليمية المختلفة وبالتالي يوفر الجودة العالية في مدخلات العملية التعليمية التي يصعب تحقيقها في ظل تمويل محدود قد لا يكفى للوفاء بالتزامات العملية التعليمية الأساسية.

كما أن التعليم مسئولية مشتركة بين الدولة والمجتمع حيث يتم تمويل التعليم بالتعاون بين الدولة والقطاع الأهلي أي لا تكون فكرة مجانية التعليم مطلقة.(خالد زكريا أمين، ٢٠٠٨)؛(أحمد السيد النجار، محمد عبد الهادي، ٢٠١٦)؛(أحمد محمد نبوي، ٢٠١٧) فلابد من دعم المجتمع بكافة فئاته وأطيافه لتمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال لما لهذه المرحلة من أهمية غاية في الخطورة ومؤثرة في كافة المراحل اللاحقة في حياة المتعلم.

أهداف التصور المقترح:

- نشر ثقافة التغير، والروضة المنتجة.
- توفير أكثر من مصدر لتمول التعليم في مرحلة رياض الأطفال.
- توفير التمويل التعليمي اللازم للإنفاق على مرحلة رياض الأطفال في ضوء إمكانات كل روضة.
- اشتراك الأفراد ورجال الأعمال والآباء في تمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال.

- الاستفادة من الهيئات والمنظمات الدولية في تمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال.

مبررات الحاجة للتصور المقترح:

من أبرز مبررات التصور المقترح لتمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال ما يلي:

- إن تمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال يعد من أهم القضايا في القرن الحادي والعشرين.
- التأكيد علي أهمية التمويل المختلط والابتعاد عن فكر المجانية المطلقة.
- التوسع في زيادة الموارد المالية الذاتية داخل الروضات.
- أن التعليم في مرحلة رياض الأطفال استثمار مستقبلي فهو يهيئ المتعلمين للمراحل التالية مما يتطلب توفير الاعتمادات اللازمة له من الأموال.
- التوصل إلي موارد جديدة لتمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال.
- زيادة فعالية مؤسسات التعليم في رياض الأطفال لخدمة المجتمع المدني.
- دعم أطياف المجتمع لتمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال.
- أن التعليم مسئولية مشتركة بين الدولة والمجتمع حيث يتم تمويل التعليم بالتعاون بين الدولة والقطاع الأهلي.

مرتكزات التصور المقترح:

التدريب:

- تدريب مدراء الإدارات التعليمية ووكلائهم على التعامل بإيجابية مع المجتمع المدني بكافة قطاعاته وإشراكهم في تمويل الروضات بالتبرعات والاستثمارات العينية والمالية.
- تدريب مدراء الإدارات التعليمية ومسئولي الشئون المالية والإدارية بها على تفعيل الشراكة مع مركز ضبط نظم الجودة بالإدارات التعليمية.

- تدريب مدراء الإدارات التعليمية ووكلائهم ومسئولي الشئون المالية والإدارية على تفعيل فكر الروضة المنتجة.
- تدريب مدراء الإدارات التعليمية ووكلائهم ومسئولي الشئون المالية والإدارية على مساعدة مديري الروضات لإيجاد مصادر لتمويل التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة.

تهيئة المناخ المناسب للتطبيق الفعلي:

- نشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية المسارعة في التمويل لتعليم ما قبل المدرسة.
- إصدار التشريعات والقرارات التي تساعد على تعدد مصادر التمويل واستثمارها.
- عقد ورش عمل ومؤتمرات بمشاركة القطاعات المختلفة لتعريفهم أهمية تنوع مصادر التمويل ودعم فكر الروضة المنتجة.

تحفيز مدراء الروضات على تطوير مصادر تمويل الروضة:

- وضع إطار للحوافز للمديريات اللاتي يعملن على إيجاد مصادر أخرى لتمويل الروضة.
- تشجيع أولياء الأمور والمدارس الخاصة على المشاركة في تمويل التعليم لمرحلة ما قبل المدرسة.

عناصر التصور المقترح:

يقوم البرنامج المقترح على بعض العناصر تتمثل في النقاط التالية:

١) التمويل من موازنة الدولة ويتضمن:

- فرض رسوم على القنوات الفضائية الموجهة للأطفال والإعلانات لتمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال.
- إنشاء صندوق مركزي لصالح تمويل التعليم في رياض الأطفال.
- منح الروضات الصلاحيات للتصرف في مخصصاتها المالية.

- إضافة رسوم على شبكات الاتصال والانترنت لصالح تمويل التعليم في مرحلة رياض الأطفال.

٢) التمويل الذاتي ويتضمن:

- فرض رسوم على المتعلمين المتغيبين فترات طويلة.
- تقديم خدمات استثمارية للمحيطين بالروضة مقابل رسوم مالية.
- إنشاء مركز للتعلم الافتراضي داخل الروضات ويستفيد منه المجتمع المحلى.

٣) التمويل المجتمعي:

- إشراك رجال الأعمال في تمويل تعليم ما قبل المدرسة.
- تشجيع الأحياء المحلية على المساعدة في تمويل الروضات.
- تشجيع الروضات الخاصة على تخصيص جزء من أرباحها لدعم الروضات الأقل في الموارد.

متطلبات نجاح البرنامج المقترح:

- سن اللوائح التي تساعد مدراء الروضات على استثمار الموارد المتاحة للروضة بكفاءة.
- إعطاء صلاحيات لمدراء الروضات لإدارة الموارد الإمكانات المتاحة.
- إصدار التشريعات التي تدعم الشراكة بين القطاع الخاص والعام.
- إصدار التشريعات التي تجعل الإسراف على مرحلة رياض الأطفال تابع لوزارة التربية والتعليم وألا يكون هناك مؤسسات تابعة لوزارات أخرى.

معوقات تطبيق البرنامج المقترح:

هناك بعض المعوقات التي تتراءى أمام الباحثة قد تعوق الممارسة الفعلية للتصور المقترح، وتأكيدا لما أظهرته نتائج البحث الميدانية، تتمثل في النقاط التالية:

- غياب وجود خطة استراتيجية لتنمية الموارد الذاتية من قبل مدراء الإدارات التعليمية ومسئولي الشئون المالية والإدارية ومدراء الروضات على مستوى محافظة الإسكندرية.
- ضعف البنية التحتية لمباني بعض الروضات.
- قله الحماس لدى العاملين بالروضة من معلمات ومديرات ومشرفات لدعم فكرة التمويل الذاتي والروضة المنتجة.

مقترحات للتغلب على معوقات تطبيق البرنامج المقترح:

تقترح الباحثة بعض الحلول للتغلب على المعوقات التي قد تبعدنا عن تطبيق التصور المقترح في ضوء المشكلات السابق ذكرها وهى كالتالي:-

- غياب وجود خطة استراتيجية لتنمية الموارد الذاتية وللتغلب على هذه المشكلة تقترح الباحثة – دعم وتنمية ثقافة التخطيط الاستراتيجي من خلال عقد الندوات ووش العمل وتدريب المدراء على كيفية وضع خط استراتيجية لتنمية الموارد الذاتية للروضات في ضوء الموارد الإمكانات المتاحة حيث أن ذلك سيعود بالنفع على جميع العاملين بالروضة.
- ضعف البنية التحتية لمباني بعض الروضات وللتغلب على هذه المشكلة تقترح الباحثة دخول الروضات ذات البنية التحتية الضعيفة في شراكة مع بعض رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني، كذلك القطاع الخاص للمشاركة في ترميم وإعادة هيكلة البني التحتية المتهالكة، وتجهيز المعامل مع تحفيزهم وتسمية بعض القاعات والفصول بأسمائهم.
- أما بالنسبة لقلة الحماس لدى العاملين بالروضة من معلمات ومديرات ومشرفات لدعم فكرة التمويل الذاتي والروضة المنتجة فتقترح الباحثة للتغلب على هذه المشكلة بالقيام بنشر ثقافة التغيير، من خلال دعم دافعية العاملين بالروضات من معلمات وعاملات بضرورة قيام الروضة بتنمية مواردها الذاتية وعدم الاعتماد على المخصصات المالية من الموازنة العامة للدولة فقط، وتوضيح فوائد أن تكون الروضة منتجة.

مدة البرنامج المقترح:

مدة البرنامج (٣) أسابيع في– بواقع يومين في الأسبوع– يتضمن اليوم التدريبي ساعتين، حيث إجمالي عدد ساعات البرنامج (١٢) ساعة تدريبية تم تقسيمها ما بين الجوانب النظرية، والورش العملية.

مكان التدريب وتجهيزاته:

المركز التكنولوجي بوكالة الوزارة محافظة الإسكندرية، حيث القاعات مجهزة كورش عمل، وموصلة مباشرة بشبكة الانترنت.

المدربين:

يوزع المدربين في كل قاعة كالتالي:

- عضو هيئة تدريس أستاذ، أستاذ مساعد، مدرس في مجال التخصص إدارة وتخطيط استراتيجي بكلية رياض الأطفال وكلية التربية.
- عدد (٢) من السادة معاوني أعضاء هيئة التدريس.

الفئة المستهدفة من البرنامج:

- مدراء الإدارات التعليمية بمحافظة الإسكندرية ووكلائهم ومسئولي الشئون المالية والإدارية.

التقييم:

- يتم عمل تقرير نهائي من قبل المدراء والوكلاء ومسئولي الشئون المالية والإدارية في إحدى الموضوعات المطروحة داخل الورشة التدريبية وتقديمه بعد أسبوعين من نهاية التدريب (٣٠) درجة.
- يتم عمل متابعة من قبل المدربين دورية للسادة المدراء والوكلاء للتعرف على مدى استفادتهم الفعلية من التدريب (٧٠) درجة.
- يتم تجميع الدرجات (١٠٠درجة) في الجانبين السابقين، ويكون ذلك شرطا لاجتياز التقييم والحصول على شهادة التدريب.

محتوى البرنامج التدريبي المقترح:

م	مسمى الورشة التدريبية	الجانب الذي تدعمه	طبيعة التدريب				الترتيب وفقا للاحتياجات التدريبية
		تبعا لمحاور الاستبانة	عملي	عدد الساعات	نظري	عدد الساعات	
١	التمويل الذاتي والروضة المنتجة	إجراءات لزيادة مصادر التمويل	*	١	*	١	٥
٢	المبادرات الخدمية والمشاركة المجتمعية من المجتمع المدني.	إجراءات لزيادة مصادر التمويل	*	٢	–	–	٨
٣	إثارة قناعة العاملين أولياء الأمور بالروضة المنتجة.	إجراءات لزيادة مصادر التمويل	*	١	*	١	٧
٤	إدارة المخصصات المالية محلي(المركزية) وعالميا.	واقع التمويل من وجهه نظر المدراء	–	–	*	٢	٣
٥	صلاحية مديرة الروضة.	معوقات تواجه إدارة الروضة	*	١	*	١	١
٦	الخطة الاستراتيجية لتنمية الموارد الذاتية.	واقع التمويل من وجهه نظر المدراء	–	–	*	٢	٢
٧	البنية التحتية للمباني.	معوقات تواجه إدارة الروضة	*	١	*	١	٤
٨	مقترحات عملية لدعم فكرة التمويل الذاتي	إجراءات لزيادة مصادر التمويل	*	٢	–	–	٦

نموذج لإحدى الورش العملية في البرنامج المقترح:

الهدف العام:

تنمية مفاهيم ومهارات واتجاهات المتدربين نحو التمويل الذاتي والروضة المنتجة.

الأهداف التدريبية:

١- يحدد المتدرب مفهوم التمويل الذاتي والروضة المنتجة.

٢- يرسم شكلا يوضح العلاقة بين التمويل الذاتي والروضة المنتجة.

٣- يبدى رأيه حول العلاقة بين الإدارة العامة والروضة المنتجة.

٤- يحدد دور العنصر البشرى في تحويل الروضات من مستهلكة إلى منتجة.

الإستراتيجيات المستخدمة:

١- استراتيجية العصف الذهني.

٢- استراتيجية حل المشكلات.

٣- استراتيجية المناقشة والحوار.

الأدوات والوسائل المساعدة:

١- استخدام شبكة الانترنت "بنك المعرفة المصري".

٢- داتا شو لعرض المحتوى.

٣- فيديو يوضح نماذج لبعض الروضات المنتجة داخل مصر وخارجها.

التقييم:

عزيزي المتدرب شارك أفراد مجموعتك في الإجابة على التساؤلات التالية:

١- مفهوم التمويل الذاتي.....

٢- الروضة المنتجة لماذا.....

٣- ما عوائد الروضة المنتجة.....

٤- ما معوقات تطبيق الروضة المنتجة في مصر.....

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصى الباحثة بما يلي:

- زيادة نصيب التعليم في مرحلة رياض الأطفال من الإنفاق الحكومي، وميزانية الدولة حيث لوحظ أن واقع التمويل لمرحلة رياض الأطفال ضعيف جداً من إجمالي الإنفاق.
- النظر برؤية جديدة في التوزيع النسبي لبنود الإنفاق وخاصة ما يرتبط بالأجور والرواتب التي تمتص الجزء الأكبر من الميزانية.
- مراعاة التناسب الطردي بين زيادة الإنفاق على الروضات وبين الزيادة في أعداد المقبولين لضمان تقديم خدمات تعليمية أفضل وناتج تعليمي جيد.

- ضرورة أن تقوم كليات رياض الأطفال على مستوى الجمهورية بتوفير نظام من المعلومات يكفل تقديم التسهيلات للباحثين فيما يخص بأبحاث الإنفاق وتمويل التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة.
- الاهتمام بخلق فرص للتفاعل بين الباحثين والممارسات التربوية الميدانية حتى تأتى أبحاث مشكلات الإنفاق أكثر ارتباطاً بالواقع.
- القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية لتحديد أولويات الروضة والتخطيط لها بصورة جيدة.
- ضرورة الاهتمام بمجال اقتصاديات التعليم بإعتباره فرع من فروع العلوم التي برزت أهميتها في الوقت الراهن، وإلى الآن تعتبر الدراسات التي أجريت في هذا المال لمرحلة رياض الأطفال قليلة جدا بالقياس بالدراسات في العلوم الأخرى.
- إصدار نشرة تربوية متخصصة شهرية تحت مسمى "الروضة المنتجة" يتم من خلالها رصد جميع المبادرات التي تقوم بها الروضات في مجال التمويل الذاتي.

المراجع:

الكتب باللغة العربية:

- إبراهيم العيسوى (٢٠١٣). الآفاق المستقبلية للتنمية في اقتصاد الربيع العربي "حالة مصر". مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. السنة ١٥. العدد ١. ١٩٩-٢٠١.
- أحمد بدوى، وسام الشريف (٢٠١٠). التعليم للجميع وعلاقته بالموازنات المخصصة للتعليم من الموازنات العامة. بحث مقدم إلى الشبكة العربية للتربية على حقوق الإنسان والمواطنة (انهر). بتاريخ ٦ يوليو.
- أحمد السيد النجار، محمد عبد الهادي (٢٠١٦) فصول مكدسة..... فكيف يكون التعليم؟. الأهرام. ٢٤ أكتوبر ٢٠١٦ على الرابط التالي http://www.ahram.org.eg .NewsPrint/557372. aspx
- أحمد عكاشة، أحمد حمزة (٢٠١٧). الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة بعض المقترحات الخاصة لتطوير الشكل المؤسسي لمنظومة التعليم في مصر. مجلة المركز المصري للدراسات الاقتصادية. ع٣. ٨-١٦.
- أحمد محمد نبوي (٢٠١٧). التعلم والتنافسية في ماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر. مجلة العلوم التربوية. العدد الأول. ج ١. يناير. ١٢٠-١٣٤.
- أروى على أخضر (٢٠١٧). المدرسة المنتجة في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية مقترح تطبيقي. رسالة ماجستير كلية التربية. قسم الإدارة التربوية. جامعة الملك سعود. الرياض. ص ص ٤٦-٩٩.
- جابر نصار (٢٠١٧). مؤتمر التعليم في مصر. نحو حلول إبداعية". الذي تنظمه جامعة القاهرة ومؤسسة أخبار اليوم. ١٨ابريل.

- جمال بدير عوض (٢٠١١). الإدارة الذاتية للمدرسة. مدخل لتحقيق المدرسة المنتجة. مجلة كلية التربية بالمنصورة. ع٧٧. ج١. سبتمبر. ٤٤٤-٤٧٦.
- خالد زكريا أمين (٢٠٠٨). تقييم دور الحكومة المركزية في تمويل الخدمات على المستوى المحلى- دراسة حالة قطاع التعليم قبل الجامعي مصر. مؤتمر تطوير الإدارة المحلية. مايو.
- دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٤). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- راندا أيمن محمد شبكه (٢٠١٤). واقع إعداد طفل ما قبل المدرسة في ضوء معايير الجودة الشاملة. مجلة كلية التربية- جامعة بورسعيد. العدد السادس عشر. يونيه. ٥٩٠-٥٩١.
- سلوى العنترى (٢٠١٤). أولويات الإنفاق على التعليم. جريدة الأهرام السنة ١٣٨. العدد ٤٦٤٩٣. الأحد ٢٣ مارس.
- سمية الجريوى (٢٠١٥). تقويم جهود مدراء ومديرات مدارس التعليم العام لزيادة مصادر التمويل المدرسي. المجلة الدولية التربوية المتخصصة- مج ٤. ع٣. ١٢٦-١٧٦.
- سيسى أحاندو (٢٠١٦). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العربي في دول غرب إفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية. مجلة قراءات إفريقية. السعودية. ع٢٩. يوليو. ٦٠-٧١.
- طارق عبد الرؤوف عامر (٢٠٠٦). تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة. بحث مقدم لملتقى سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات. جامعة خيضر. الجزائر. ١١-٢٤.
- عبد الرحمن الصائغ (٢٠٠٧). تمويل التعليم بين الأحادية والتنويع- رؤية

مستقبلية. الصحيفة الاقتصادية. العدد (٤٩٢٧) ٨ أبريل. متاح على الرابط: http://www. aleqt.com/2007/ 04/08/article_8427. html.

- عبد المعين سعد الدين (٢٠٠٥). تقويم دور المدرسة المنتجة في المراحل التعليمية المختلفة- دراسة ميدانية. المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر بعنوان "الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية". الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية. جامعة القاهرة. ٣٤.
- عبد الله شحاتة (٢٠٠٥). قضية تمويل التعليم العالي في مصر. الواقع والمستقبل مؤتمر: التعليم العالي في مصر. طريقة الواقع واستشراف المستقبل. المؤتمر الثامن عشر للبحوث السياسية. ١٤-١٧ فبراير بمركز الدراسات والبحوث السياسية. جامعة القاهرة. ١٨٠-١٨٤.
- عبد الله محمد محمد (٢٠٠٦). تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. مجلة البحوث والدراسات التربوية. اليمن. ع٢١. ١٤٥-١٨٥.
- عزيزة عبد الله عبد القادر (٢٠٠٥). واقع الإنفاق على التعليم العام في مديريات تعليم غزة خلال الفترة الزمنية (١٩٩٥-٢٠٠٣). رسالة ماجستير. كلية التربية. الجامعة الإسلامية غزة. ١١-١٢٠.
- على تتيات. محمد بلعزوقى (٢٠٠٥). العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز. مجلة جامعة النجاح لأبحاث العلوم الإنسانية. المجلد ٢٨(٥). الجزائر. ٢١.
- فاروق الباز (٢٠١٧). مؤتمر "التعليم في مصر.. نحو حلول إبداعية". الذي

تنظمه جامعة القاهرة ومؤسسة أخبار اليوم. ٨ أبريل. ٣.

- فاطمة السيد صادق محمد (٢٠١٥). متطلبات تطوير تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء خبرة ماليزيا.
- فتحي عبد الرسول محمد (١٩٩٧). رياض الأطفال في مصر بين الواقع والتشريع. مجلة كلية التربية بأسيوط. ع١٣. ج١. يناير. ٢٥٣-٢٨٠.
- فهد عباس العتيبى (٢٠٠٤). إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه. كلية التربية. قسم الإدارة التربوية. جامعة الملك سعود. الرياض.
- كمال حسنى بيومي (١٩٩٧). توجهات سياسات تمويل التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية وزيمبابوي وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية. مستقبل التربية العربي. ع٢. ٤٥.
- محمد أمين مخيمر، موسى أبو طه (٢٠٠٩). الإصلاح التعليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- طريق لم يسلك بعد. تقرير للبنك الدولي. دار الكتاب الجامعي. الإمارات. ٢١٩-٢٢٥.
- محمد عبود الحراحشة، ياسين عبد الوهاب (٢٠١٣). المشكلات التي تواجه إدارة مؤسسات رياض الأطفال في محافظة المفرق/ الأردن من وجهه نظر العاملات فيها. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. العدد ٩. ١٠٧- ١٢٢.
- محمد على عليوة عزب (٢٠٠٩). تمويل التعليم الجامعي في مصر: ملامح الأزمة وسبل المواجهة دراسة مستقبلية. مجلة كلية التربية بالزقازيق. ع٦٣. ابريل. ١-٩٨.
- محمد محمدي مخلص (٢٠١٧). تصور مقترح لتطوير مشاركة كلفة التعليم

العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية. المجلة العربية لضمان جودة التعليم. مج ١٠. ج٢٧. اليمن. ٣-٣٢.

- محمد كاظم منتوب الحمداني (٢٠١١). تمويل التعليم. ٢٠١١ متاح على الرابط التالي: http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=1.0&lcid=18436

- محمد يحيى حسين (٢٠٠٧). ملف رياض الأطفال في مصر الواقع والمأمول. صحيفةالتربية.السنة٥٨. ع٣. مارس.٢٨-٤٩.

- محمود عز الدين عبد الهادي (٢٠٠٢). تطوير نظام التعليم قبل الجامعي في دولة الإمارات في ضوء تقويم الكفاءة الداخلية. مجلة كلية التربية- جامعة الأزهر. ع١١٢. أكتوبر. ٣٢٣-٣٨٦.

- مروة بلتاجى (٢٠١٢). التعليم في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير. القاهرة: مركز شركاء التنمية.

- مصطفى عبد السميع محمد (٢٠١٣). أضواء على الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي. النشرة الدورية للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية. ع ٩. ٧-٢٠.

- ممدوح الجعفري، آية القدري (٢٠١٦). تطوير الخدمات التعليمية في ضوء الخبرات العالمية لمواجهة تحدياتها ومعوقاتها. المؤتمر العلمي السادس نحو مستقبل أفضل للأطفال في عصر العولمة. جامعة الإسكندرية. كلية رياض الأطفال ١-٢ نوفمبر. ٢١٧.

- نوال سعد الطويرقى (٢٠١٢). مصادر تمويل التعليم العالي في السعودية وبريطانيا- دراسات عربية في التربية وعلم النفس. العدد ٤. ج ١. ابريل. ٢٧٦.

- ولاء حسين حسين (٢٠٠٨). تقييم الأداء الوظيفي لفراغات رياض الأطفال:

دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عين شمس.

- يعقوب أحمد الشراح (٢٠٠٢). التربية وأزمة التنمية البشرية. مكتب التربية العربي لدول الخليج. الرياض. ٢٠٠-٢٠٨.

الكتب المترجمة:

- ريتشارد هوبر وآخرون (٢٠٠٨). التعلم مدى الحياة في اقتصاد المعرفة العالمي تحديات للبلدان النامية. ترجمة: محمد طالب السيد سليمان. دار الكتاب الجامعي. الإمارات العربية المتحدة. ١٤٧.
- تشارلز كيني (٢٠١٥). التمويل والتنمية. ترجمة (صندوق النقد الدولي). مجلة صندوق النقد الدولي الفصلية. العدد ٥٢. يونيو. ٢-١٦.
- كروفورد ديدمان (٢٠١٤). تمويل التعليم الجامع. ترجمة: بسمير فيدرهيتش. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) ٢٨-٥١.
- كارولين كرافت (٢٠١١). التربية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة هل هما استثمار جيد لمصر. ترجمة: عبد الحميد حمدي نوار. مجلس السكان الدولي. ١٢-٢٢.

التقارير الرسمية:

- تقرير البنك الدولي (٢٠١٧). مشروع مساندة إصلاح التعليم في مصر٢٠ أكتوبر رقم التقرير: PIDISDSC23072. ٥-٢٩
- تقرير البنك الدولي (٢٠١٦). مشروع دعم إصلاح التعليم في مصر ٢١ فبراير. تقرير رقم: PIDISDSA23601-٨.
- تقرير وزارة التربية والتعليم (٢٠١٧). والتعليم الفني. نظام إدارة معلومات

التعليم. سبتمبر.

- تقرير التنمية البشرية (٢٠١٦). تنمية للجميع. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ١٨. متاح على الرابط التالي http://hdr.undp.org/sites.
- تقرير اليونسكو (٢٠١٠). متاح على الرابط التالي http://unesdoc.unes co.org/images/0018/001899/189958e.
- تقرير وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤). الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤-٢٠٣٠) بعنوان التعليم المشروع القومي لمصر. معاً نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل. ١-٧٣.
- تقرير وزارة التربية والتعليم (٢٠١٦). كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧. القاهرة: الإدارة العامة لنظم المعلومات واتخاذ القرار.
- تقرير وزارة التربية الماليزية (٢٠١٠). التعليم في ماليزيا. ٩. متاح على الرابط التالي http://moe.gov.eg/ ccimd/pdf/Education_Malaysia.pdf.
- تقرير وزارة التعليم والثقافة الفنلندية (٢٠١٢). التعليم في فنلندا. الرقم الدولي ٩٧٨-٩٥٢-١٣-٥٣٨٧-١. ١-٢٧ على الرابط التالي: https://www.oph.fi/ download/154844_finnish_ education n_in_a_nutshell_in_arabic.PDF.
- تقرير الموازنة العامة لجمهورية مصر العربية (٢٠١٧). على الرابط التالي: http://www.budget.gov.eg/ Budget20142015/Budget/2ca0bea2-0bc8-453f-adb7-cb1de74ce781.
- تقرير المؤتمر الإقليمي للدول العربية حول التربية بعنوان تحقيق جودة التعليم والتعلم المستدام للجميع. تمويل التعليم في جداول أعمال التربية. في الفترة ٢٧-٢٩ يناير ٢٠١٥.

- تقرير مؤتمر رؤية قضايا الإصلاح في التعليم قبل المدرسي (٢٠١٥). متاح على الرابط التالي: https://www.bibalex.org/arf/ar/Activities/vision.pdf.

الكتب باللغة الإنجليزية:

- **Andrew Lister (2013). The "Mirage" of Social Justice: Hayek Against (and For) Rawls. A Journal of Politics and Society. Volume 25.- Issue 3-4: SYMPOSIUM ON F. A. HAYEK. 409-444.**
- **Robert J. (2008). Barro. Inequality and Growth Revisited- Asian Development Bank. Publication Stock No.ppA201608. January. 13-19.**
- **Reynolds, A, J. Temple, B. (2011). White. and S.-R "Age 26 Cost- Benefit Analysis of the Child- Parent Center Early Education Program. Child Development. 82(1). 379-404.**
- **Sonia Ilie & Pauline Rose (2017). Who benefits from public spending on higher education in South Asia and sub-Saharan Africa?, Published online: 23 Aug. Pages 630-647 https://doi.org/10.1080 /03057925. 2017.1347870.**
- **Du, Yuhong, Sun, Zhijun (2016). Research on Compulsory Education Financing in China. New Frontiers of Educational Research. Publisher: Springer-Verlag Berlin Heidelber. Book ISBN 978-3-662-47830-1. 109-134.**
- **Dennis Patrick Leyden (2005). Adequacy, Accountability, and the Future of Public Education Funding. Economics, general, Publisher Springer US. Book ISBN**

978-0-387-23361-1. 56-120.

- Suha M. Al- Hassan, Osama M. Obeidat & Jennifer E. Lansford (2010). Education Reform and the Quality of Kindergartens in Jordan. Early Child Development and Care. Volume 180. Issue 9. 1203-1213.
- Anne West & Annamari Ylönen (2010). Market Oriented School Reform in England and Finland: School Choice. Finance and Governance. Journal Educational Studies. Volume 36. Issue 1. 1-12.
- - Mathieu Brossard (2008). Costs and Financing of Higher Education in Francophone Africa. Washington. DC:World Bank. ISBN-13:978-0-8213-7468-9. 78-92.
- - R.K. Gupta and Himanshu Gupta (2015). Working Capital Management and Finance. ISBN-978-93-52060-91-7. First Published by Notion Press. 13-35.
- David N. Figlio, David H. Monk, Introducing Education Finance and Policy, Education Finance and Policy, Vol. 1, No. 1 (Winter 2006), pp. 1-2
- Elizabeth King, Patrinos, Harry; Rogers, Halsey (2015). SABER-School Finance: Data Collection Instrument. World Bank. ERIC Number: ED555609. 30-35.
- Stephanie Alexandra, (2016). Putting "Entrepreneurial Finance Education" on the Map: Including Social Capital in the Entrepreneurial Finance Curriculum. Education & Training. V58. N9. 984-1002.
- Della Sala, Matthew R. (2015). Education Funding and Student Outcomes: A Conceptual Framework for Measurement of the Alignment of State Education

Finance and Academic Accountability Policies. Educational Considerations. V42. N2. Spr. 13-19.

- Clive R Befield (2007). Financing Early Childhood Care and Education: An International Review Background Paper for the Education for All Global Monitoring Report. UNESCO. 8-13.
- Susan Wallace (2014). Oxford Dictionary of Education. Oxford University Press. Print ISBN-13: 9780199212064. 110.
- Delphine Dorsi (2017). Right to Education. Available on: http://www.right-to-education.org/news/rte-participated financing-education-2030-conference-beirut.
- http://www.eces.org.eg/MediaFiles/Uploaded_Files/a043251a.pdf.
- Niekerk, l. (2014). Ashely-Cooper, M, Effective Early Childhood Development Program Options meeting the Need of Young South African Children, Development of Planning. Monitoring and Evaluation, avaliable on http://www.cecd.org.za/CECD%20Research%20 Report%20 Low-res.pdf.
- Ron Balsera, Steven J. Klees & David Archer (2017). Financing Education: Why Should Tax Justice be Part of the Solution?, 147-162 | Published Online: 07 Nov, avaliable on https://www.tandf online.com/doi/ abs/10.1080/03057925.2017.1394743.